جـــامعة غـــرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير
قسـم علوم إقتصادية

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم إقتصادية

التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب :

عبد الرحيم بن حديد

بعنوان:

أهمية الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية

"دراسة حالة: بعض المؤسسات المصرفية بولاية غرداية"

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

قيمت أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرقم	اللقب الاسم	الدرجة	الجامعة	الصفة
01	د/ علي بن ساحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسًا
02	د/ عبد القادر قطيب	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	د/ عباس بوهريرة	أستاذ مساعد "ب"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسم علوم إقتصادية

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم إقتصادية

التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب :

عبد الرحيم بن حديد

بعنوان:

أهمية الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية

"دراسة حالة: بعض المؤسسات المصرفية بولاية غرداية"

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

قيمت أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرقم	اللقب الاسم	الدرجة	الجامعة	الصفة
01	د/ علي بن ساحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسًا
02	د/ عبد القادر قطيب	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	د/ عباس بوهريرة	أستاذ مساعد "ب"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

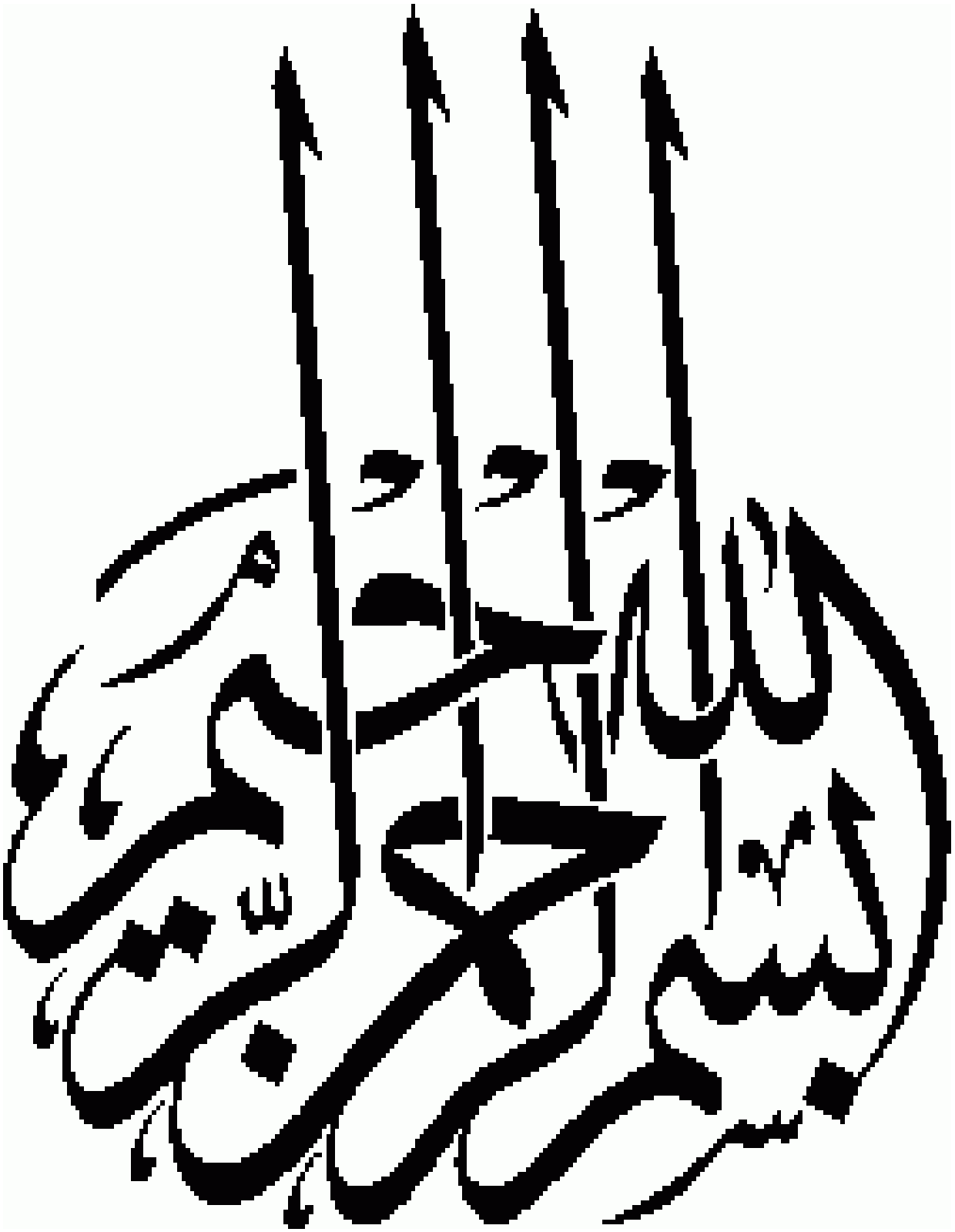

إهداء

الحمد لله رب العرش العظيم، الذي جاد علينا بنور العلم، فأنعم علينا بتوفيقي في إنجاز هذا العمل، وأزكى الصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

اهدي عملي هدا :

إلى قرة عيني و نور حياتي و أقرب الناس إلى قلبي إلى من جلبتني إلى هذه الحياة ،إلى الجنة التي تحت قدميها أمي الحبيبة أطال الله في عمرها .

إلى الشمعة التي احترقت لتضيء لي تاج الرؤوس وكبرياء النفوس أبي الغالي . أطال الله في عمرها .

إلى أغلى ما أملك في الحياة إلى من عشت و تذوقت معهم أجمل أيام حياتي إخوتي وأخواتي

إلى كل من يعرفني

إلى كل من علمني حرفا طيلة فترة تكويني من الابتدائي إلى الجامعة أساتذتي الكرام .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

عبد الرحيم

شكر و عرفان

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام

على المنارة المهداة سيد المرسلين وخاتم النبيين

محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم : «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

نتقدم بالشكر الخاص والجزيل للأستاذ المشرف الدكتور :

" عبد القادر قطيب"

على مجهوداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة لإتمام هذا العمل طوال فترة البحث

وإلى كل من ساعدنا في هذا البحث من قريب أو بعيد

ملخص :

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالية، بحيث تمثلت إشكالية الدراسة في ما مدى أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية؟ حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة ميدانية. إذ تناولنا في هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى نتائج الدراسة و اختبار الفروض ، إذ تم إظهار مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى إثبات صدق و وثبات أداة الدراسة و المتمثلة في الاستبيان، الذي تمَّ اِستخدامه كأداة لتحقيق أغراض الدراسة، وذلك بِاستخدام معامل الثبات ألفا كرومباخ وعرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها. بالإضافة إلى معرفة أراء وتصورات المستجوبين وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما أنه توصلنا إلى إثبات بعض الفرضيات و نفي أخرى منها، و هذا بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان،الذي تمَّ تحليله بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS، إذ تمَّ اِستخدام معامل الإرتباط بيرسون للتحقق من وجود العلاقة ، كما أنه تم التطرق إلى دراسة الفروق باستخدام اختبار انوفا وهذه الاِختبارات تم التوصل من خلالها إلى التأكد من صحة فرضيات الدراسة، فخلصت الدراسة بالوصول إلى نتائج و توصيات يمكن الاعتماد عليها في دراسات لاحقة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة، الأداء المالي، المؤسسات المصرفية، تحسين الأداء.

.

Abstract:

This study aimed to identify the importance of governance in improving financial performance, so the problematic of the study was how important is governance in improving financial performance in banking institutions? Where we tried to answer them by relying on a field study. As we dealt with in this chapter two topics, the first topic deals with the method and tools used in the study, and the second topic deals with the results of the study and testing the hypotheses, as the study population and sample were shown, in addition to proving the validity and reliability of the study tool represented in the questionnaire , Which was used as a tool to achieve the purposes of the study, by using the coefficient of stability Alpha Krumbach and presenting, analyzing and discussing the results of the study. In addition to knowing the opinions and perceptions of the respondents, by calculating the arithmetic mean and the standard deviation of the answers of the study sample individuals, and we have reached proof of some hypotheses and negation of others, and this is based on the results of the questionnaire analysis, which was analyzed by relying on the SPSS statistical packages program. , As the Pearson correlation coefficient was used to verify the existence of the relationship, and the study of differences was also addressed using the ANOVA test, and these tests were reached through which to confirm the validity of the study hypotheses, and the study concluded by arriving at results and recommendations that can be relied upon in subsequent studies.

Key words: government, financial performance, banking institutions, performance improvement.

قائمة الموضوعات

الإهداء	I
شكر وعرفان	III
ملخص	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	XI
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للحوكمة والأداء المالي	
تمهيد	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحكومة والأداء المالي	07
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	35
المبحث الأول: الدراسة التطبيقية (الطريقة و الإجراءات)	36
المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها	46
خلاصة الفصل	62
خاتمة	64
قائمة المراجع	66
الملاحق	70
فهرس الموضوعات	81

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	يوضح الدراسات السابقة بشكل مختصر	31-30
1-II	يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	37
2-II	يوضح مضمون الإستبيان	39
3-II	متغيرات الدراسة	40
4-II	يوضح مقياس ليكارت الخماسي	41
5-II	يوضح مقياس التحليل	41
6-II	معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان	43
7-II	معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.	44
8-II	نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزع البيانات.	45
9-II	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	46
10-II	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	47
11-II	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	48
12-II	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	49
13-II	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	50
14-II	يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات محور "تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية" مرتبة حسب الأهمية	52
15-II	يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات محور تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية مرتبة حسب الأهمية	54
16-II	يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات محور دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية مرتبة حسب الأهمية	56
17-II	يوضح تصورات المستجوبين للمتغيرين مرتبة حسب الأهمية	57
18-II	نتائج اختبار (T) مستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية	58
19II	يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة	59
20-II	نتائج اختبار (T) لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية	60

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-I	محددات الحوكمة	15
01-II	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	46
02-II	توزيع أفراد العينة حسب العمر	47
03-II	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	48
04-II	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	49
05-II	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	50

قـائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الاستبيان
02	مخرجات SPSS

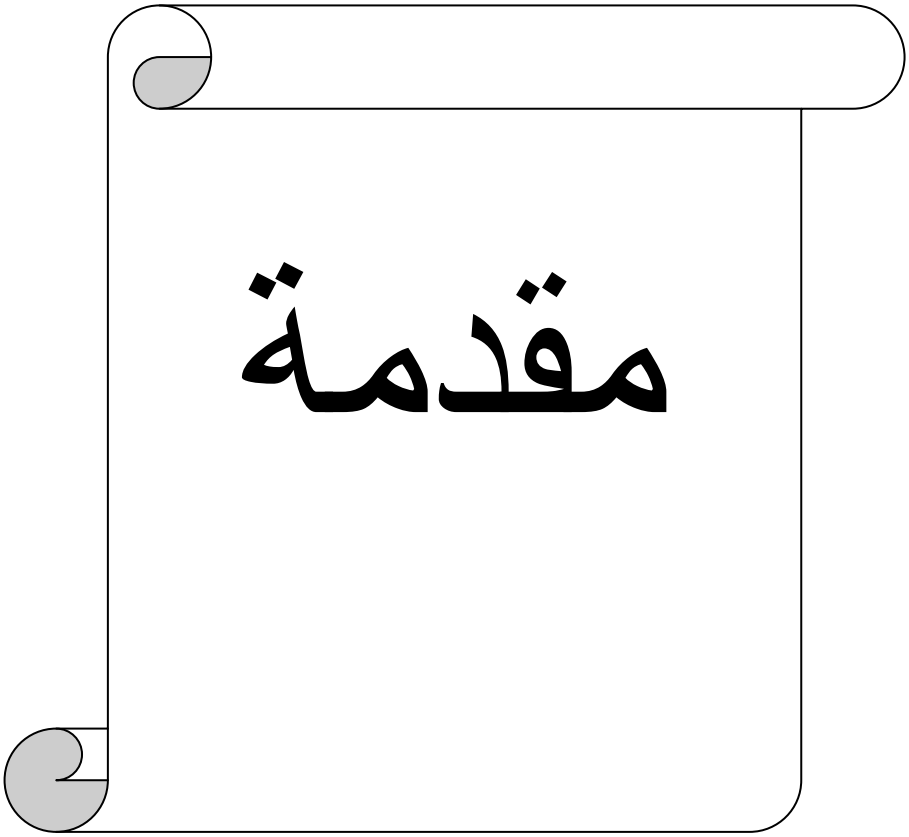
مقدمة

توطئة:

تعتبر حوكمة المؤسسات من القضايا التي تستحوذ على اهتمام المختصين، خاصة في الآونة الأخيرة وذلك عقب الانهيارات والأزمات المالية العالمية الناتجة عن حالات الفساد المالي والإداري، وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية، مما أدى إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية وتحقيقها لخسائر ضخمة، وبذلك أصبحت تكلفة الفساد المالي وسوء الإدارة عبئا على الشركات الاقتصاد العالمي ككل،مما أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بوجود مبادئ وآليات سليمة، وبالتالي أصبح لزاما على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هيكل سليم لممارسة حوكمة الشركات، وذلك نظرا لما يمكن أن تحققه وتلعبه هذه الأخيرة من دور فعال في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين من خلال تحسين الأداء المالي لتلك المؤسسات.

أ- إشكالية الدراسة:

تعمد المؤسسات المالية في تحقيق أهدافها عن البحث عن أنجع السبل لتحسين أدائها المالي،حيث أصبح لزاما عليها تطوير طرق وأساليب إدارتها، وذلك بوضع آليات جديدة تضمن للمؤسسات تحقيق أهدافها وتقدمها واستمرارها، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ؟

ب- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية محل الدراسة؟؛
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحكومة وتحسين الأداء المالي؟؛
- هل يساهم تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية من وجهة نظر موظفي البنوك؟.

ج) فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية والإشكالية الرئيسية للدراسة تم وضع الفرضيات الآتية :

- هناك تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية محل الدراسة؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحكومة وتحسين الأداء المالي؛
- يساهم تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية من وجهة نظر موظفي البنوك.

د) مبررات اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي لموضوع حوكمة وما يحققه تطبيقه من مزايا، كونه من مواضيع الساعة، لهذا وجب تسليط الضوء على كافة جوانبه والقيام بدراسة ميدانية حوله؛
- كون الموضوع يتناسب والتخصص المدروس.
- الحاجة إلى البحوث المتعلقة بالحوكمة خصوصا في المؤسسات المصرفية؛

هـ) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة وهي " مدى أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفيةé

كما تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالحوكمة؛
- التعرف على المفاهيم الأداء المالي ؛
- تقديم توصيات ونتائج هذه الدراسة وتقديمها تنعكس إيجابا على تطبيق الحوكمة وتحسين الأداء المالي.

و) أهمية الدراسة:

يمكن النظر إلى أهمية الدراسة من جانبين هما :

الأهمية العلمية : تبرز أهمية العلمية في كونها تناولت موضوع متعلق بميدان التسيير، وهي تلفت نظر المسؤولين إلى أهمية الحوكمة لما يحققه من فائدة على المؤسسات عاصمة والمؤسسات المصرفية خاصة في تحسين الأداء، كما تبرز هذه الدراسة الأهمية النظرية لهذا الموضوع وذلك من خلال إثراء المعلومات وزيادة المعارف حول دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي.

الأهمية العملية: تبرز أهمية الدراسة في مساهمة النتائج المتوصل معرفة مدى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات المصرفية..

ر) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها، حيث نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية، وذلك من خلال دراسة ميدانية ببعض المؤسسات المصرفية بولاية غرداية، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التي تساعد على جمع البيانات واختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى نتائج الدراسة وهده الأساليب هي الاستبيان.

ح) حدود الدراسة

حتى تتمكن الدراسة من الإجابة على الإشكالية المطروحة كان من الضروري وضع بعض الحدود وهي كالأتي :

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الميدانية في بعض المؤسسات المصرفية بولاية غرداية؛
- **الحدود الزمانية:** امتدت فترة الدراسة الميدانية شهر أوت 2020.

ط) صعوبات الدراسة :

لا يخلو أي عمل من صعوبات، ومن الصعوبات التي واجهتنا نذكر:

- قلة المراجع التي عالجت موضوع إدارة حوادث العمل في ضوء المسؤولية الإجتماعية
- صعوبة في استرجاع الاستبيان؛
- صعوبة القيام بالدراسة الميدانية وهذا راجع لوباء كوفيد 19 .
- انعدام الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

ي) هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بالموضوع ومعالجته من مختلف جوانبه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

احتوى الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للحوكمة والأداء المالي، حيث قسمناه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال مطلبين تطرقنا في المطلب الأول

للمفاهيم المتعلقة بالحوكمة بالتعرف على مفهومها وخصائصها، وكذا أهدافها وأهميتها والمبادئ المحددات. أما المطلب الثاني فاحتوى على المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي من خلال تعريفه وذكر خصائصه وأهميته، كما تطرقنا لمعاييره وأهدافه، أما المطلب الثالث فتطرقنا لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي. أما في المبحث الثاني فتطرقنا للدراسات السابقة حول الموضوع.

أما الفصل الثاني فتطرقنا للجانب التطبيقي الذي تكون من مبحثين: تناول المبحث الأول أدوات وطرق الدراسة، وفي المبحث الثاني تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة، وأنهينا هذا العمل بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للحوكمة والأداء المالي

تمهيد:

تعتبر الأزمات المؤسساتية والإقليمية والعالمية من التحديات التي تواجه منظمات الأعمال وأثرت عليها بشكل كبير، حيث هددت ولازالت تهدد الكثير من الكيانات الإقتصادية الكبيرة منها والصغيرة، وأضحى الجميع يبحث عن مخرج لهذه الأزمات التي أخذت تعصف بكافة ميادين الحياة، وهو ما أدى إلى المطالبة بإيجاد متطلبات ومعايير ومواثيق للحد وضبط التعامل مع السلوكيات غير المرغوب بها في منظمات الأعمال وإلى محاربة الفساد بكل إشكاله، بالإضافة إلى محاولة تضافر الجهود لإرساء قواعد ومواثيق سلوكية لتحقيق الشفافية وحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة.

وقامت العديد من الدول المتقدمة بالاعتماد على الحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء الشركات ووضع الأنظمة الكفيلة لرفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر وتحفيز الأداء.

من خلال هذا الفصل نحاول التعرف على الأدبيات النظرية والتطبيقية للحوكمة والأداء المالي وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة والأداء المالي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة والأداء المالي

نتطرق في هذا المبحث لدراسة الأدبيات النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة المؤسسات والأداء المالي، حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطالبين تناولنا في المطلب الأول الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه للأدبيات النظرية للأداء المالي.

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات

من خلال هذا المطلب تناول الأدبيات لحوكمة المؤسسات، حيث قمنا بالتطرق لمفهوم الحوكمة وخصائصها، والتعرف على أهدافها وأهميتها ومبادئها ومحدداتها.

أولاً: مفهوم الحوكمة وخصائصها:

1- مفهوم الحوكمة"

1-1. تعريف الحوكمة لغة:

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية، ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايتها للأمانات والبضاعة والتعهدات إليها، وإيصالها إلى أصحابها، ودفاعه عنها ضد القراصنة، وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار، وإذا وصل بها إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما، أطلق عليها التجار وخبراء البحار "القبطان المتحوكم جيدًا (giidgoverner)، ثم تطور وترعرع هذا المصطلح كما جاء بمعناه باللغة الانجليزية (gouvernance) مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام المصطلح الإنجليزي وبذات الحروف مع تغيير طريقة نطقها ولفظها[1].

على المستوى المحلي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (corporte governance) باللغة العربية، ولكن بعد العديد من المحاولات والنقاشات مع عدد من خبراء اللغة العربية، الاقتصاديين، و القانونيين المهتمين بهذا الموضوع استقر مجمع اللغة العربية على مصطلح "حوكمة المؤسسات"[2]، ففي سنة 2003 أقر المجمع اعتماده لهذا المرادف "الحوكمة" حيث جاء في بيان له:

[1]- عزيزة بن سمينة مريم، "**حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة في شركات التأمين التعاوني**"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير(تجارب الدول)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص03.

[2]- محمد مصطفى سليمان، "**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص14.

الحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجيه والإرشاد، اللجوء إلى العدالة، أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية، ولقد كان لهذا التحديد الدقيق لمصطلح (corporte governance) في اللغة العربية أثر إيجابي على تقبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لهذا المفهوم، لأن الضبابية اللغوية لهذا الأخير وإعطائه أكثر من معنى يؤدي إلى اختلاف التفسير والفهم وأكبر مثال على ذلك هو الخلط الذي ساد في وقت ما بين الحوكمة والحكومة، حيث استخدم الأول كمرادف للثاني لدى البعض الشيء الذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة[1]، نتيجة لما تعنيه كلمة الحكومة، خاصة في الدول التي تعاني من انتشار الممارسات اللاأخلاقية.

1-2. تعريف الحوكمة اصطلاحًا:

تعددت التعاريف لمصطلح حوكمة المؤسسات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية بالتسابق لتعريفها، ونتيجة لارتباط حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ومنه ظهر الكثير من التعريفات, المتنوعة لحوكمة الشركات، وفيما يلي سنحاول استعراض بعض التعاريف المقدمة من طرف بعض الباحثين والمنظمات العالمية واللجان والهيئات الدولية كما يلي:

- تعريف الحوكمة: حوكمة المؤسسة أو الإدارة الرشيدة (Corporate Governace)، هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعن بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها، وفي ظل اختصار الحوكمة في هدف تعظيم ثرة الملاك[2].
- تعريف آخر: هو نظام متكامل للرقابة المالية و الغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها[3].
- كما يمكن تعريفها أيضا :تعد وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات الكبرى بطريقة تحمي أموال المستثمرين و المقرضين[4].
- عرفتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية "OECD 2004": "إن حوكمة المؤسسات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة المؤسسات

[1]- حسام الدين غضبان، "**محاضرات في نظرية الحوكمة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، ص16..

[2]- محمد إبراهيم هندي، "**حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء**"، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص ص5-6.

[3]- محمد مصطفى سليمان، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص15.

[4]- محمد طارق يوسف، "**حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص07.

أيضا الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء"[1].

- عرفها البنك الدولي على أنها: "الحكم الراشد رادف السير الأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجه للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية الميسرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل"[2].
- تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC: الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[3].

من خلال التعاريف التي تطرقنا لها نستخلص تعريف للحوكمة على أنها نظام تستخدمه الشركة للإشراف والرقابة على عملياتها، وكذا توزيع المهام والواجبات على القائمين بإدارة الشركة، بما يضمن الحفاظ على حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة من حملة أسهم وسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم وبالتالي الحفاظ على قيمة الشركة.

2- خصائص حوكمة المؤسسات:

لحوكمة المؤسسات عدة خصائص نذكر منها مايلي[4]:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث؛
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل؛
- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقديم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات، أصحاب المصلحة؛

---

[1]- محمد طارق يوسف، "**حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق**"، من مؤلف مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الإقتصادي والهيكلي المنعقد بالقاهرة، نوفمبر 2006، ص120.

[2]- محسن أحمد الخضيري، "**حوكمة الشركات**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص54.

[3]- رشيدة سليماني، **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وحكومة شركات، 2013/2012،ص10.

[4]- عبد الرزاق بن زاوي، "**إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد في الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 7-6 ماي 2012، ص09.

- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

ثانيًا: أهداف وأهمية الحوكمة

1- أهداف حوكمة المؤسسات

تسعى حوكمة المؤسسية إلى تحقيق مجموع من الأهداف نذكر منها[1]:

- تعظيم أداء الشركات؛
- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً؛
- وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة وفقاً لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين المشاركين (مجلس الإدارة والمساهمين)؛
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيق أهداف الحوكمة؛
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط بهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة؛
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛ وتنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية؛ وجذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.

وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة المؤسسات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع المؤسسات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة[2].

[1]- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص36..

[2]- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، **دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات"**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص06.

2- أهمية حوكمة المؤسسات:

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة المؤسسات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات، ولضمان تحقيق المؤسسات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف وهو ما يوضح أهمية الحوكمة. حوكمة المؤسسات أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية ويظهر أهميتها في[1]:

- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجود أو باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بوجوده مرة أخرى؛
- تضييق وضمان النزاهة والأكيدة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى ادني عامل فيها؛
- تحقيق السلام والصحة وعدم وجود أي خطأ عمدي أو انحراف معتمد أو غير معتمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء إتمامه العام صالحا؛
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح أو أن باستمرارها ضعف يحقق نتائج جيدة للإعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل؛
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحماسي الوقائي الذي يتمتع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي بأعباء هذا الحدث؛
- تحقيق الاستفادة القصوى الفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي؛
- يحقق اعلي قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجية خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلال وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب المجلس إدارة المؤسسات أو جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

وفي واقع الأمر فان الحوكمة أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات، وبأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير اطر عامة، لحماية أموال المستثمرين والمقرضين، وتحقيق وصيانة نظام بيانات

[1]- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها)**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013، ص215.

ومعلومات عادل وشفاف، نظام يتبع البيانات والمعلومات على قدم المساواة وفي ذات الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة المؤسسات، ومحاسباتهم، وتقييمهم[1].

2-1. أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات:

تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين، وتعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف المؤسسة التي تراعي مصلحة المساهمين، وتؤدي أيضا إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية، فإذا كانت المؤسسات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

2-2. أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

فهي تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المؤسسات[2].

ثالثًا: مبادئ ومحددات حوكمة المؤسسات

يقوم تطبيق الحوكمة على مجموعة من المبادئ والتي تعرف بمبادئ الحوكمة .إن هذه المبادئ كما نعرفها اليوم ليست جديدة أو مخترعة، ولكن التطورات العالمية المتسارعة وتوالي الإخفاقات في شركات مختلفة حول العالم في السنوات القليلة الماضية أبرزت الحاجة إلى مؤسسات عالمية متخصصة لتعمل على تطوير آليات عمل قابلة للتطبيق في مجال حوكمة الشركات، وقد أخذت منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على عاتقها هذه المهمة على الصعيد العام وقامت لجنة بازل للإشراف المصرفي بهذا الدور فيما يخص المؤسسات المصرفية

[1]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص28-29.

مستلهمة مبادئها عن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مع الأخذ بالطبيعة الخاصة للمؤسسات المصرفية.

أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1975 بقرار من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة، وهي لجنة مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية بعدد من الدول تجتمع اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية حيث توجد أمانتها الدائمة، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هبستات والبنك الأمريكي فرنكلين، وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك[1].

لقد كان من أهم منجزات لجنة بازل، الاتفاقية التي تم التوصل إليها عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل، وكانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأسمال المصارف العالمية، وبعد انفجار الأزمات المالية والمصرفية التي اجتاحت بعض البنوك العالمية وأبرزها الأزمة الأسيوية سنة 1997 أكدت أنه لا يكفي الاقتصار على سلامة كل بنك على حدا، ونتيجة لذلك عملت لجنة بازل على تعديل I في نهاية التسعينات واستقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك "مكدونا" بالا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بل تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي "إدارة المخاطر"، حيث جاء مشروع بازل II كأحد أهم المجهودات الخاصة بتقوية ودعم القطاع المصرفي، وقد صدرت الطبعة الأولى من وثيقة اتفاق بازل II في عام 1999 وصدرت الطبعة الثانية في عام 2001 بعد إجراء بعض التعديلات والإضافات ثم صدرت الطبعة الثالثة في افريل 2003 وقد ركز هذا الاتفاق على محاور ثلاثة[2]:

-المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال.

-المحور الثاني: عمليات المراجعة الرقابية.

-المحور الثالث: انضباط السوق.

[1]- ميرة عثماني، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال "مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم إقتصادية، فرع مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2013/2012، ص62.

[2]- ميرة عثماني، المرجع نفسه، ص63.

1- مبادئ حوكمة المؤسسات

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم حاكمية المؤسسية فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة المؤسسات Corporate Governance Principles والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة بكل من المؤسسات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة المؤسسات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل .وتتمثل المبادئ الستة الصادرة من OECD والمعدلة في عام 2004 فيما يلي[1]:

أ. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسة:** يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة؛

ب. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛

ج. **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛

د. **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة .ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء؛

هـ. **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

[1]- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، مرجع سبق ذكره، ص10.

و. **مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2- محددات حوكمة المؤسسات:

رغم الاختلاف في التحديد الدقيق لمفهوم حوكمة المؤسسات إلا أنه يوجد هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى وجودة مجموعتين من المحددات سنعرضها في مايلي:

2-1. المحددات الخارجية:

يشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي تشمل على سبيل المثال[1]:

- القوانين المنضمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛
- كفاءة الأجهزة والهيئة الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات؛
- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والمؤسسات في سوق الأوراق المالية؛
- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستثمارية المالية الاستثمارية.

2-2. المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي[2]:

- آلية توزيع السلطة داخل المؤسسة؛
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في المؤسسة؛

[1]- عثماني ميرة، "**أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثر بيئة الأعمال**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم إقتصادية، فرع مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص ص 30-31.

[2]- قريشي بالعيد، وليد بن تركي، "**دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي: 6-7 ماي 2012، ص04.

- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح.

ويكمن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية[1]:

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
- الحكومة تأدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي؛
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص ،وخاصة قدرته التنافسية؛
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل لمشاريعها ، وتحقيق أرباحها[2].

يمكن توضيح المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة المؤسسات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): محددات الحوكمة

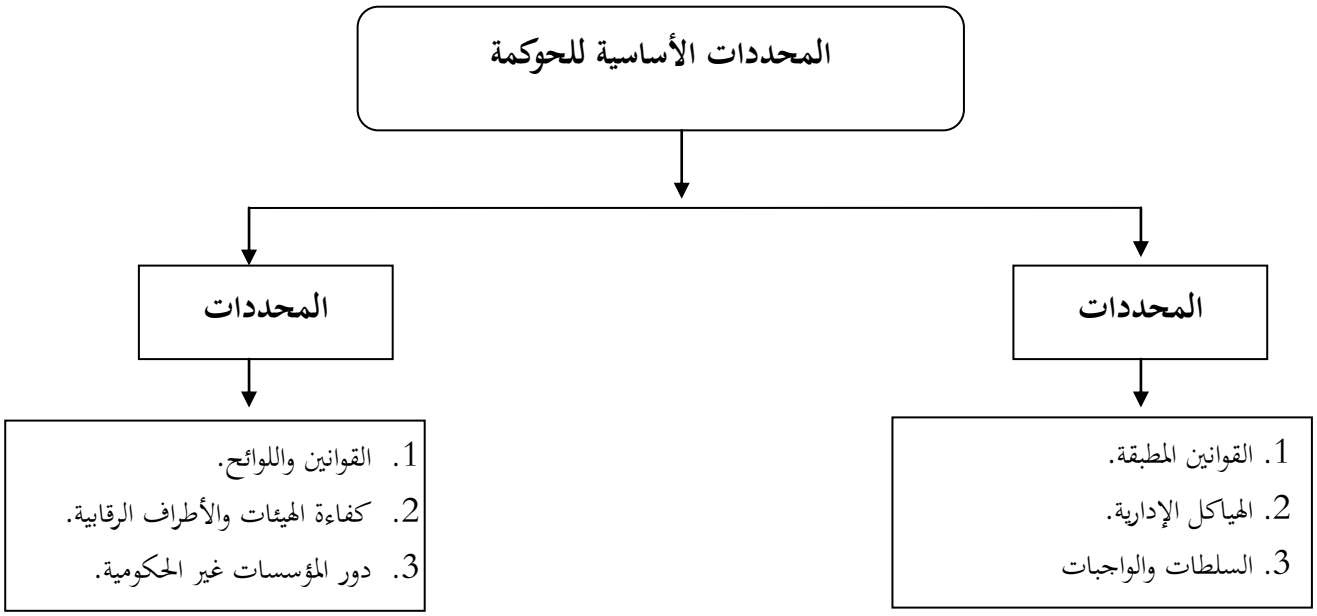

المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام، المرجع نفسه، ص28.

[1]- مناور حداد، "**دور حوكمة الشركات في التنمية الإقتصادية**"، المؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الإقتصادي، كلية الإقتصاد، دمشق، 15-16 تشرين، 2008، ص40.

[2]- ماجد إسماعيل أبو حمام، "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص28.

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ،وبالوعي من أفراد المجتمع كما أنها مرتبطة أيضا بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

كما نستخلص من الشكل السابق أن المحددات الخارجية تتعلق بالمحيط الشركة ،أما الداخلية تحدد المؤسسة في حد ذاتها.

المطلب الثاني: الأدبيات النظرية للأداء المالي

من خلال هذا المطلب تناول الأدبيات النظرية للأداء المالي حيث تطرقنا لمفهوم الأداء المالي والتعرف على خصائصه وأهميته، وفي الأخير تطرقنا لمعايير وأهداف الأداء المالي.

أولاً: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم[1].

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة فقط بل يتعداها إلى الأهداف العامة و الإستراتيجية[2].

هناك من يلقي بتركيزه على الأهداف فيعرفه بأنه "انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها". هذا التعريف يعد تعريف موسع أي أنه يربط الأداء المالي بالأهداف العامة للمؤسسة، وهناك من يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة ويعرفه بأنه "يعني النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة"[3].

---

[1]- محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار حامد، الأردن، 2010، ص45.

[2]- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، "**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**"، دار وائل، عما، الأردن،، 2009، ص ص 42-43.

[3]- ناظم حسن عبد السيد، "**محاسبة الجودة "مدخل تحليلي**"، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص131.

مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح[1].

أيضا يرى البعض الأخر بان الأداء المالي يعبر عن "مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة"[2].

يتيح الأداء المالي المتفوق للمؤسسة الموارد المالية اللازمة والملائمة لاستغلال الفرص الملائمة للاستثمار، أيضا يساعد على تلبية رغبات المستثمرون والمساهمون وتحقيق أهدافهم[3].

وعلى الرغم من تعدد تعاريف مصطلح الأداء المالي وذلك نتيجة الاستخدام والتطبيق المستمر له إلا أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بينهم جميعا ألا وهو مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المالية المسطرة والاستخدام الأمثل للموارد.

ثانيًا: خصائص الأداء المالي وأهميته

1- خصائص الأداء المالي:

مما سبق يمكننا القول أن الأداء المالي هو وسيلة تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. ومنه فإن الأداء المالي يتميز بالخصائص التالية[4]:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها؛
- الأداء المالي أداء تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- هو أداة لتدارك الثغرات والانحرافات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة؛

[1]- عبد الغني دادن، "**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد04، 2006، ص ص 41-42.

[2]- عبد الغني دادان، محمد الأمين كساسي، "**الأداء المالي من منظور المحكاة المالية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9-9 مارس 2005، ص304.

[3]- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، "**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**"، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص43.

[4]- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص46.

- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

2- أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (المؤسسات في نفس القطاع) أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة[1].

ناهيك عن كون الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء، موردين، مستثمرون...الخ، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعية المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاءه الضوء على ربحية، سيولة، التوازن المالي، اليسر المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة، وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتسم بالمنافسة.

ثالثًا: معايير وأهداف الأداء المالي

1- معايير الأداء المالي:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئًا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة المركز المالي للمؤسسة، ونوضح فيما يلي معايير المقارنة لتي أشار إليها عدد من الكتاب.

[1]- ناظم حسن عبد السيد، مرجع سبق ذكره، ص139.

1-1. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة، مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ[1].

1-2. **المعايير القطاعية (الصناعية):** وتشير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستاء منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنمي له هذه المؤسسات . لكن يعاب عليها عدم الدقة، التفاوت ت من حيث الحجم وطبيعة النشاط[2].

1-3. **المعايير المطلقة:** وهي أقل وأضعف من المعايير من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي مازالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

1-4. **المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية؛ ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الشركات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها[3].

2- أهداف الأداء المالي:

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[4]:

[1]- عدنان تابعه النعيمي وآخرون، "**الإدارة المالية النظرية والتطبيق**"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص102.

[2]- عبد الستار الصبح، سعود العامري، "**الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص54.

[3]- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 74-75.

[4]- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

- يمكن المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم لتفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة؛

- يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي

من خلال هذا المطلب نتطرق لدور الحوكمة في تحسين الأداء المالي، حيث نتناول الأداء المالي وآليات تحسينه بالمؤسسات أولاً، ثم لمساهمة الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات ثانيًا.

أولاً: الأداء المالي وآليات تحسينه بالمؤسسات

يعتبر مصطلح الأداء من المصطلحات التي أولاها الباحثين بدراسات من الناحية النظرية والتطبيقية بهدف تدقيق مفهومه، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه .إضافة إلى الاختلاف في المصطلحات المستخدمة للدلالة على الأداء مثل الكفاءة والفعالية، وتعود أسباب تنوع واختلاف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأداء إلى كونه مفهوم واسع الاستعمال، إدراكي، متطور ومتعدد المكونات، وبناء على ما سبق، يمكن القول أن الأداء المالي هو مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف) بالاستخدام الأمثل للموارد المالية، وباعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكيا، فإنه يتطلب إتباع مسيرتي العمليات والتحسين المستمر، كما أنه متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة. ويتم اللجوء إلى آليات كفيلة بتحسين الأداء المالي للمؤسسة إما عندما يكون المنجز أقل من المخطط أو وجود التوازن بينهما، حيث أنه تماشيا مع تطورات المحيط تلجأ المؤسسة إلى التحسين المستمر لأدائها المالي وفق عدة آليات أهمها:

1- التحسين المستمر:

تتمثل فلسفة هذه الآلية في أن التحسين يتم بواسطة العنصر البشري ذي المهارة العالية، المحفز بشكل جيد باستخدام تكنولوجيا مبسطة وليست معقدة .ويعرف التحسين المستمر كمسيرة أو كعملية تقوم بها فرق العمل بهدف تطوير الأداء الشامل للمؤسسة من خلال تحسين الجودة وإرضاء الزبائن، وبالتالي ضمان التطور والنجاح على المدى الطويل .وتتمثل مراحل عملية التحسين المستمر في ما يلي[1]:

[1]- عمر وصفي العقيلي، **مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص ص 137-142.

- اتخاذ قرار والتزام الإدارة بتكوين لجنة قيادة وتعيين مسئول عن العملية بوضع إستراتيجية لها؛
- التخطيط من خلال :تعريف الأهداف، وضع هيكلة التحسين والموارد ووضع خطة للتنفيذ؛
- التحضير، والذي يشمل :اختيار المشاركين وتكوينهم، وضع وسائل الرقابة وتحديد الإدارة النقاط ذات الأولوية في التحسين؛
- التطبيق، من خلال توجيه مجهودات كل الأفراد نحو تحسين العمليات وتكوينهم؛
- المتابعة والتحسين، من خلال :متابعة أنشطة ونتائج فرق العمل من طرف لجنة القيادة، تقييم العملية وكذا تطوير وتكييف عمليات التحسين باستمرار.

ولبلوغ التحسين المستمر بفعالية، لابد من تطبيق المؤسسة للأنشطة التالية: الأنشطة التصحيحية والوقائية، التدقيق، التكوين، التحفيز وإرضاء الزبائن باستمرار، وبالرغم من إمكانية تطبيق التحسين المستمر، إلا أن المؤسسة تواجه بعض الصعوبات أهمها:

- مقاومة التغيير من طرف أفراد المؤسسة؛
- رداءة المعلومات سواء عدم فهم المصطلحات أو معلومات خاطئة معطاة من طرف الزبون؛
- ضعف التكوين حيث يشمل الإطارات بنسب عالية وبالجانب النظري؛
- سوء الإدارة عموما حيث يبقى المسير يقاوم فكرة مشاركة الأفراد في الإدارة.

2- القياس المقارن:

يعتبر القياس المقارن عملية" قياس الأداء مقارنة بأداء المؤسسات الرائدة في نفس المجال، وتحديد الكيفية التي عن طريقها حققت تلك المؤسسات ذلك المستوى من الأداء، واستخدام تلك المعلومات كأساس للأهداف والاستراتيجيات والتطبيق"[1]، وذلك بهدف تحسينه. وبتحقيق هذا الهدف، تتضح أهمية القياس المقارن والمتمثلة في أنه :يتيح الفرصة لمقارنة أدائها مع المؤسسات الأفضل والمتميزة، يمثل نقطة البداية لعملية التطوير، يساعد المؤسسة للبقاء على قمة المنافسة بمتابعة التطورات الجارية خارجها ويعجل تحسين الأداء لمواجهة المنافسين من خلال الاستخدام الأمثل للمعلومات المتحصل عليها، وتتمثل مراحل تنفيذ عملية القياس المقارن في :التخطيط، البحث المكثف عن أفضل أداء في الصناعة أو خارجها، الملاحظة، التحليل، التكيف والتكرار الاستمرار[2].

ويتطلب تطبيق القياس المقارن بنجاح تغيير القيم بالمؤسسة من خلال:

[1]- ديل بسترفيلد وآخرون،" **إدارة الجودة الشاملة**"، ترجمة راشد بن محمد الحمالي،جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص307.

[2]- توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء، مداخل جديدة لعالم جديد**، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص ص 258-262.

- توجيه وتدعيم الإدارة العليا للعملية والتزامها بالتغيير؛
- الاختيار السليم لفريق القياس المقارن وتدريبه للتواصل مع الإدارة؛
- وضوح الخطط الإستراتيجية المبينة لمصادر التقدم وأولويات القياس؛
- إرساء الخطط التفصيلية للأنشطة وإمكانية حصر التطورات.

هذه أهم عوامل نجاح تطبيقه، لكنه توجد عوائق وصعوبات لتطبيقه تتركز أساسا في مقاومة التغيير، ومن أهم هذه العوائق:

- الخوف من إجراء مقارنة مع نموذج دون المستوى مما يؤدي إلى ضياع الوقت؛
- الخوف من عدم تحقيق ميزة تنافسية لمجرد المشاركة فقط في المعلومات؛
- الاعتماد على الشعارات الرنانة والتفاخر بأنها الأفضل ولا تحتاج إلى القياس المقارن؛
- الاستهتار واعتبار القياس المقارن سهل ويتطلب فقط العمل؛
- استثمار مكثف ولا يشجع على الإبداع والابتكار.

ثانيًا: الحكومة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات

يعد توفير التمويل عنصرا أساسيا لاستمرار وبقاء المؤسسات، إلا أن توفيره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية وإنتاجية، وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، وكذلك قابلية هذه المؤسسات للاستمرار والبقاء والذي يمكن تقييمه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسساتية والتشريعية التي تضمن له حماية استثماراته، ومن هنا تأتي حوكمة المؤسسات لتتعامل مع الطرق التي من خلالها[1]:

- يطمئن المستثمر على عائد استثماراتهم؛
- يتمكن الممولون من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح؛
- يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في المؤسسة؛
- التأكد من أن المؤسسة لا تستثمر في مشاريع فاشلة.

[1]- إلهام يحياوي، ليلى بوجديد، "**الحكومة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية**": حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب بالرويبة، مقال بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014، ص 65.

إن الممارسات السليمة للحوكمة ستساعد المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي والمالي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال:

- التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية؛
- مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج بناء على أسس سليمة، مما يساعدها على جذب الاستثمارات بشروط جيدة؛
- فتح أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.

أما فيما يتعلق بعلاقة الحوكمة بالأداء المالي للمؤسسات، فقد حدد الفكر المحاسبي والمالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تساهم في تطوير الأداء المالي، وتتمثل هذه القنوات في الآتي :زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي، زيادة قيمة المؤسسة، تخفيض مخاطر الأزمات المالية، تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح. إلا أن دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا توافرت الخصائص الآتية في هيكل الحوكمة:

- القدرة على منح الضمان بأن الوكيل يأخذ القرارات التي تتوافق والعقد الذي تم تأسيسه بين الوكيل والمالك (المساهمين) وضمان استمرار تدفق رأس مال لتمويل المؤسسات؛
- الحد من الآثار المترتبة على عدم اتساق المعلومات بين المديرين ومزودي رأس المال والذي يمكن أن يؤدي إلى ضياع ثروة المقرضين (الممولين)؛
- القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهة التحايل والخداع الذي يوجه لسلب مصادر وأموال المؤسسة.

وبالتالي، نلاحظ أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المؤسسات يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسبا من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء المؤسسات، ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية والاقتصاديات والمجتمعات[1].

[1]- إلهام يحياوي، ليلى بوجديد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تطرقنا في المطلب الأول للدراسات المحلية والعربية، أما في المطلب الثاني فتناولنا في الدراسات الأجنبية، وفي المطلب الثالث والأخير نقوم بمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية والعربية

أولاً: الدراسات المحلية

1- دراسة "**يحياوي الهام، بوحديد ليلى**"[1]، بعنوان: " الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية للتعليب (NCA) بالرويبة".

هدفت الدراسة لإبراز مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة NCA رويبة بالجزائر.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل مفاهيم حوكمة المؤسسات والأداء المالي، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة إضافة إلى الاستعانة ببعض المواقع الإلكترونية.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة من خلال :زيادة فرص التمويل الخارجي، زيادة قيمتها، تخفيض مخاطر الأزمات المالية وتحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح . وبالنسبة لحالة مؤسسة NCA رويبة، اتضح أن الشفافية ذات دور كبير في جذب رأس المال كما أن التواصل المنظم مع أفراد العائلة وحل الصراعات فيها من أهم عوامل نجاحها.

2- دراسة: "**سمية عبد الحق**"[2]، بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة عينة من البنوك التجارية"..

[1]- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، **دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات**"، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

[2]- سمية عبد الحق، **أثر تطيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017/2016.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري أما الجنب التطبيقي فاعتمدت الدراسة على منهج دراسة ميدانية عند إسقاط النظري على مجموعة من وكالات بنكية، حيث اعتمت على أسلوب الإحصاء بتوزيع الاستبيان على الموظفين في البنوك والذي يتضمن مجموعة من الأسئلة حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة وأثرها في تحسين أداء حيث تم استخدام بعض البيانات والأدوات الإحصائية وكذالك العمل ببرنامج SPSS.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تلتزم البنوك التجارية بمبادئ الحوكمة، فهي محققة نظرًا لإجابات الموظفين التي كانت كلها موافق دون علمهم بموضوع الحوكمة إلا أنه في واقع الأمر تطبيق الحوكمة غير معمول به في البنوك التجارية الجزائرية؛
- من الناحية النظرية تساهم الحوكمة في تحسين الأداء إلا أن البنوك التجارية الجزائرية لم تقم بتفعيل أداء الحوكمة، لأن تطبيق الحوكمة لا زال في مراحله الأولية.

وخلصت الدراسة بتقديم توصيات أهمها:

- على البنوك التجارية الجزائري توعية موظفيها بمفهوم الحوكمة؛
- ضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة لان من تجارب الدول تبين أن لها دور إيجابي.

3- دراسة "**عثماني ميرة**"[1]، بعنوان: "أهمية تطبيق الحكومة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال ".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر متطلبات تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية وتأثيرها على بيئة الأعمال في الجزائر وعرض جهود لجنة بازل للإشراف المصرفي في مجال إصدار بعض القوانين التي تخص تطبيق الحوكمة في البنوك.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي المتمثل في محاولة دراسة إمكانية توفر البنوك الجزائرية على المقومات التي تجعلها قادرة على تطبيق مبادئ الحوكمة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

[1]- عثماني ميرة، "**أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثر بيئة الأعمال**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم إقتصادية، فرع مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2012/2011.

- إن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها، الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسؤوليات الإدارة والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا، وبالتالي ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي بالإضافة إلى توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة . وهي الأمور التي تؤدي إلى تحسين كفاء البنك وذلك بزيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، والقدرة على استقطاب الودائع كما تؤدي إلى مكافحة الفساد والإقلال من التعثر؛
- تعاني بيئة الأعمال في الجزائر من العديد من المعوقات الاقتصادية الاجتماعية السياسية ... إلا أن التمويل ومشكل البنوك يعد اكبر معوقات بيئة الأعمال في الجزائر حسب الدارسة التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة دافوس، فعلى الرغم من الإصلاحات الواسعة التي مست النظام المصرفي الجزائري إلا انه مازال يعاني من العديد من الإختلالات التي جعلته دون تطلعات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها:

- –تقوية نظام مجالس الإدارة في البنوك الجزائرية ومساءلته ومنحه الاستقلالية اللازمة لاتخاذ القرارات التي تكون في صالح البنك؛
- تقوية وتعزيز الرقابة الخارجية التي يقوم البنك المركزي واللجنة المصرفية على البنوك الجزائرية؛
- بعد دراسة الأسباب التي أدت إلى إفلاس بنكي الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ظهر مشكل تركز ملكية البنك في يد فئة قليلة، وهو ما يتعارض مع مبدأ المسالة وجعله قليل الفعالية حسب ما تنص عليه مبادئ الحوكمة، ولذا فانه من المفيد إصلاح بنية الملكية المؤسسية بالبنوك باتجاه تقليل التركز في الملكية وتقليل نماذج الملكية ذات الطابع العائلي أو الفردي في مقابل تدعيم الملكية المتنوعة.

ثانيًا: الدراسات العربية

1- دراسة "**ماجد إسماعيل أبو حمام**"[1]، بعنوان،: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

[1]- ماجد إسماعيل أبو حمام، "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

هدفت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، من خلال دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملين في فلسطين، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها؛
- ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكلة لهذا الغرض بمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والإلتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

2- دراسة "**نهى أحمد الحايك**"[1]، بعنوان: "أثر تطبيق الحوكمة عي تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة في تحسين الآداء (المالي، الوظيفي، المؤسساتي) للمؤسسات الحكومية لتصبح أكثر قدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال طاقات الموارد البشرية بوجهها الصحيح لزيادة أدائهم وبالتالي رفع أداء المؤسسة، بالإضافة إلى دور الحوكمة الكبير في مواجهة الفساد والمحسوبيات وكذلك التنبؤ باستمرار المؤسسة الحكومية أو فشلها على المدى الطويل وخاصة أدائها المالي.

[1]- نهى أحمد الحايك، **أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2016.

وهدفت هذه الدراسة أيضًا إلى بيان مفهوم الحوكمة ومبادئها وآلياتها، حيث تهدف إلى إبراز دور المتغير المستقل "آليات حوكمة الشركات" على المتغير التابع "الأداء المالي"، وبرز ذلك جليا في هذا البحث من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الستة حيث افترضت الباحثة أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم مساهمة كبيرة في تحسين أداء العمل الجمركي وجاءت نتائج تحليل الاستبيان محققة لفرضيات الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاضطلاع على الدراسات النظرية والميدانية العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع مع استقراء أهم نتائجها، وقامت الباحثة بدراسة ميدانية شملت الموظفين في الجمارك والمخلصين الجمركيين والمحامين وجميع الذين لهم تعامل مع الجمارك حيث تم اختيار عينة الدراسة بدقة وموضوعية وتم جمع البيانات ومن ثم تحليلها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- أظهرت نتائج تحليل الاستبيان خصائص المستجيبين حسب فئاتهم العمرية والتحصيل العلمي والخبرة العلمية في المجال الجمركي وتبين النتائج أن نسبة كبيرة منها ذو تحصيل علمي جيد جدًا وأن أكثر من نصف المستجيبين من حملة الشهادة الجامعية والدراسات العليا وأن 84% من المستجيبين لديهم خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال العمل الجمركي؛
- أظهر تحليل نتائج الاستبيان وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في المؤسسات الحكومية والأداء بشكل عام سواء كان مالي او وظيفي او مؤسساتي، وهذا ما يدل على نتيجة إيجابية، كما يدل على آليات الحوكمة تؤثر على المؤسسات الحكومية من خلال تحسين أدائها وخاصة أدائها المالي حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة الستة تساهم في رفع الأداء وجاءت نتائج الاختبار المحسوبة حاسمة ومعنوية؛
- وأظهرت نتائج تحليل لاستبيان أن لتطبيق مبدأ المشاركة والتقييم والفعالية والشفافية والعدالة والمساواة تساهم بشكل كبير في تحسين أداء العمل الجمركي وأن متوسط الإجابات في كل منها يمكن اعتباره مساويا للرقم (4) بشكل إحصائي وبالتالي تعبر عن الرأي بالموافقة والموافقة بشدة للتعبير عن أن لتطبيق هذه المبادئ دور كبير جدًا في تحسين واقع العمل في الجمارك وكان رأي المستجيبين أن تطبيق مبدأ المساءلة يساهم ولكن بدرجة أقل نسبيا في تحسين الأداء الجمركي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة "Gruszczynski "[1]، بعنوان: **"حوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات البولندية"**، المنشورة في مجلة الأبحاث الإقتصادية المتقدمة، العدد12 لعام 2006.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على مستوى الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية في بولندا، بما في ذلك 37 شركة من أصل 53 من الشركات المدرجة، ودرجة التعبير عن تصنيفها من قبل منتدى حوكمة الشركات في بولندا عام 2003، بينما اعتمدت بيانات الأداء المالي على البيانات المالية السنوية للعام 2002، بما في ذلك نسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب الديون.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن العلاقة ذات ارتباط قوي بين نسبة الأرباح التشغيلية والرافعة المالية مع مستويات الحوكمة؛
- لم يظهر أي علاقة مع المؤشرات المالية الأخرى؛
- حوكمة الشركات في بولندا يرتبط بقدرتها على مواجهة الأزمة المالية من خلال السيولة والربحية ومتغيرات الرافعة المالية؛
- مستوى حوكمة الشركات في بولندا يرتبط بالأداء المالي لإدارة الشركات.

2- دراسة: "Marco Becht et al "[2]، بعنوان: " **فروقات حوكمة البنوك**"، المنشور في مجلة جامعة أكسفورد، العدد03، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب إخفاقات البنوك خلال الأزمة المالية وإمكانية وجود رابط بين هذا الفشل وعدم تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية.

خلصت الدراسة إلى وجوب إعادة النظر في نظرية الحكم المصرفية الذي يشير إلى ضعف دور الدائنين في مجتمعات متعددة. كما خلصت إلى وجود موظفين متخصصين ومجالس إدارة المخاطر بالإضافة إلى المديرين التنفيذيين سوف يكبد المصارف خسائر أقل في المتوسط، كما أن لا يوجد أي دليل على ان حقوق المساهمين لن تتأثر في حال اعتماد نظام إدارة المخاطر في البنك.

[1] -Gruszczynski, M, **Corporate governance and financial performance of companies in Poland**. International Advances in Economic Research, 12(2), 251-259, 2006

[2] -Marco Becht, Patrick Bolton, and Ailsa Roell ,**Why bank governance is different**, Oxford University Press, Volume 27, 3, p 437–463, 2012.

وفيما توضيح للدراسات السابقة بشكل مختصر كما هو في الجدول الموالي:

الجدول رقم (I–01): يوضح الدراسات السابقة بشكل مختصر

صاحب الدراسة	السنة	مكانها	هدفها	نتائجها
دراسة **يحياوي إلهام، بوحديد ليلى**	2012	الجزائر	لإبراز مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة NCA رويبة بالجزائر	أن تساهم الحوكمة في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة من خلال :زيادة فرص التمويل الخارجي، زيادة قيمتها، تخفيض مخاطر الأزمات المالية وتحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح، وبالنسبة لحالة مؤسسة NCA رويبة.
دراسة **سمية عبد الحق**	2017	الجزائر	التعرف على تأثير مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية	من الناحية النظرية تساهم الحوكمة في تحسين الأداء إلا أن البنوك التجارية الجزائرية لم تقم بتفعيل أداء الحوكمة، لأن تطبيق الحوكمة لا زال في مراحله الأولية.
دراسة **ماجد إسماعيل أبو حمام**	2009	فلسطين	تحليل ومناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، من خلال دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
دراسة **نهى أحمد الحايك**	2016	سوريا	التعرف على دور آليات الحوكمة في تحسين الآداء (المالي، الوظيفي، المؤسساتي) للمؤسسات الحكومية لتصبح أكثر قدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال طاقات الموارد البشرية بوجهها الصحيح لزيادة أدائهم وبالتالي رفع أداء المؤسسة	أظهر تحليل نتائج الاستبيان وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في المؤسسات الحكومية والأداء بشكل عام سواء كان مالي أو وظيفي أو مؤسساتي، وهذا ما يدل على نتيجة إيجابية، كما يدل على آليات الحوكمة تؤثر على المؤسسات الحكومية من خلال تحسين أدائها وخاصة أدائها المالي
دراسة Gruszczynski	2006	بولندا	دراسة تأثير حوكمة الشركات على مستوى الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية في بولندا	أن العلاقة ذات ارتباط قوي بين نسبة الأرباح التشغيلية والرافعة المالية مع مستويات الحوكمة.

دراسة Marco Becht et al	2012	أمريكا	إلى تحليل أسباب إخفاقات البنوك خلال الأزمة المالية وإمكانية وجود رابط بين هذا الفشل وعدم تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية	وجود موظفين متخصصين ومجالس إدارة المخاطر بالإضافة إلى المديرين التنفيذيين سوف يكبد المصارف خسائر أقل في المتوسط

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال تعرضنا للدراسات السابقة لاحظنا وجود اختلاف فيما بينها وبين الدراسة الحالية، حيث نجد أن أغلب الدراسات تناولت كل متغير على حدى وسنقوم بدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث (موضوع الدراسة والمكان والزمان، منهج الدراسة، أداة الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، من حيث المتغير التابع والمستقل)، بالإضافة إلى بيان الاستفادة من الدراسات السابقة.

أولاً: من حيث المتغير المستقل والتابع

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة يحياوي الهام، بوحديد ليلى (2012) " الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية للتعليب (NCA) بالرويبة"، إلا أن معظم الدراسات السابقة تتشابه معها في دراسة متغير واحد وهو دور الحوكمة، كدراسة سمية عبد الحق (2016)، ودراسة عثماني ميرة (2012)، ودراسة ماجد إسماعيل أبو حمام (2009)، ودراسة نهى أحمد الحايك (2016)، ودراسة Gruszczynski (2006)

ثانيًا: من حيث الحدود المكانية

طبقت الدراسات السابقة في مؤسسات مختلفة دراسة دراسة سمية عبد الحق (2016) المؤسسة الجزائرية للتعليب (NCA) بالرويبة ، ودراسة ماجد إسماعيل أبو حمام (2009) الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ثالثًا: من حيث المجال الزماني:

المجال الزماني للدراسة الحالية هو 2020/2019 وهي بذلك تختلف عن الدراسات السابقة.

رابعًا: من حيث المنهج المستخدم في الدراسة

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي.

خامسًا: من حيث أداة الدراسة

تم استخدام الاستبيان في معظم الدراسات السابقة وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية.

سادسًا: من حيث الهدف

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف

مدى أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية بولاية غرداية، وبالتالي فدراسة تعتبر جديدة ولم نعثر على دراسات سابقة تناولت موضوع دراستنا حيث أن الدراسات السابقة هدفت إلى دراسات مغايرة مثل ما تم ذكر في أهداف كل دراسة سابقة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل مبحثين تطرق الأول إلى الإطار النظري للحوكمة والأداء المالي، حيث عرضنا أهم المفاهيم المتعلقة بالحوكمة وخصائصها وأهدافها وأهميتها ومبادئها ومحدداتها من خلال المطلب الأول، في حين تعرضنا في المطلب الثاني إلى الأدبيات النظرية للأداء المالي، أين تناولنا المفاهيم المرتبطة به والتعرف على خصائصه وأهميته والتطرق لمعاييره وأهدافه. وتناولنا في المطلب الثالث دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي وذلك بالتطرق للأداء المالي وآليات تحسينه بالمؤسسة ومساهمة الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

أما المبحث الثاني فقد عرضنا فيه أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا، ثم عقدنا مقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة، وفي الأخير .

مما سبق تناوله نلخص أن لحوكمة المؤسسات تتميز بخصائص أهمها الانضباط وذلك بإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح والشفافية والمساءلة، حيث يمكن تقييم وتقديم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما تتميز حكومة المؤسسات بالمسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة وكذا خاصية العدالة باحترام حقوق مختلف المجموعات، أصحاب المصلحة.

وتسعى الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهما تعظيم أداء المؤسسة ومساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع المؤسسات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة، وتزداد أهمية الحوكمة في إدارة المؤسسات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات، ولضمان تحقيق المؤسسات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم، كما تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين.

يقوم تطبيق الحوكمة على مجموعة من المبادئ والتي تعرف بمبادئ الحوكمة صدرت من قبل مؤسسات عالمية متخصصة تعمل على تطوير آليات عمل قابلة للتطبيق في مجال حوكمة الشركات، وقد أخذت منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على عاتقها هذه المهمة على الصعيد العام وقامت لجنة بازل للإشراف المصرفي بهذا الدور فيما يخص المؤسسات المصرفية مستلهمة مبادئها عن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الأخذ بالطبيعة الخاصة للمؤسسات المصرفية.

الفصل الثاني:

الدراسات الميدانية

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول مراجعة الأدبيات التي تمحورت حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي سنتطرق في هدا الفصل إلى الدراسة الميدانية ببعض المؤسسات المصرفية بولاية غرداية، وذلك لدراسة أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة شملت الموظفين بالمؤسسات محل الدراسة، وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مناقشة النقاط التالية :

المبحث الاول : طرق وأدوات الدراسة

المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: الدراسة التطبيقية (الطريقة و الإجراءات)

سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح الجوانب الخاصة بمنهجية الدراسة وإجراءاتها المتبعة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم وصف مجتمع الدراسة و عينتها، و المراحل المختلفة لتصميم أداة الدراسة التي تم الاعتماد عليها لجمع البيانات و المعلومات حول الموضوع، كم يتم أيضاً عرض مجريات التحكيم و طرق التحقق من الصدق و الثبات، وكذا عرض مختلف المعالجات الإحصائية المستخدمة للإجابة على أسئلة الدراسة و التحقق من الفرضيات.

المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة

أولاً: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث " أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية- من وجهة نظر موظفي البنوك -، وقد طبقت هذه الدراسة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري كحالة للمؤسسات المصرفية، ولبلوغ هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع، أما في الجانب الميداني من الدراسة فقد تم الاعتماد فيه على أسلوب دراسة الحالة وهذا من خلال تصميم الاستبيان ، وقد تم توزيع استبيانات في شكلها النهائي بغرض جمع بيانات تفيد في حل إشكالية البحث، حيث تم تجميعها ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) SPSS النسخة رقم 20، والاستعانة أيضا ببرنامج Excel، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ترجمت إلى نتائج وتوصيات تدعم موضوع الدراسة.

ثانيًا: مجتمع الدراسة و عينتها

يتكون مجتمع الدراسة من مختلف العاملين ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة موزعين كالآتي:"محاسبين، مكلفين بالزبائن، مكلفين بالتسيير ، تقنيين، مكلفيين بالنزاعات "، وقد تم اختيار عينة عشوائية ميسرة بلغت40 مفردة.

ثالثًا: أداة الدراسة

من خلال طبيعة الدراسة و طبيعة البيانات و المعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة فقد انصب الاهتمام على:

- **الاستبيان:** حيث تمثل الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها بحيث تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة، وقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على عدد من الدراسات السابقة و تم عرضه على عدد من الأساتذة المتخصصين لتحكيمه، و بعد تعديله تم توزيع 45 استبيان على أفراد عينة الدراسة، و ذلك خلال شهر مارس من سنة 2020، إذ تم استرجاع 42 استبيان، حيث تم استبعاد 02 منها نتيجة لعدم صلاحيتها للتحليل، وخلص عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل إلى 40إستبيان، أي ما نسبته 88.88% من إجمالي مجتمع الدراسة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (II-01): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	45	%100
عدد الاستمارات المسترجعة	42	%93.33
عدد الإستمارات الغير مسترجعة	03	%6.66
عدد الاستمارات الملغاة	02	%4.44
عدد الاستمارات المقبولة	40	%88.88

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا عن نتائج الاستبيان.

الجدول السابق يبين أن العدد الإجمالي الذي تم استعادته من الاستبيانات التي وزعت هو:(42) استبيان، وهذا العدد يشكل ما نسبته (93.33%) من العدد الموزع والبالغ (45) استبيان.و عدد الاستبيانات المستبعدة كانت(02) استبيان في حين نجد أن الاستبيانات الخاضعة للتحليل بلغ عددها (40)بنسبة (88.88%) من أفراد عينة الدراسة، كما أن عدد الاستبيانات الغير مسترجعة بلغ(03)، أي ما نسبته(6.66%) من أفراد عينة الدراسة.

-يهدف هذا الاستبيان إلى معرفة " أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية- من وجهة نظر موظفي البنوك -"، فقد تم إعداد الاستبيان انطلاقا من الأسئلة والفرضيات المطروحة في بعض الاستبيانات التي تتمحور حول نفس متغيرات الدراسة والتي تم الاستئناس بها في عملية تصميمه.حيث مَّر تصميم الاستبيان قبل الشروع في عملية توزيعه بالمراحل التالية:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات: وهذا استنادا على مراجعة دراسات سابقة ذات صلة.

- عرض الاستبيان على المشرفين من أجل تقييم مدى ملائمته لجمع البيانات، وتعديله الأولي حسب توجيهاتهم.

- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين*والذين قاموا بتقديم النصح والإرشاد من تعديل وحذف ما يلزم.

- توزيع الاستبيان بشكله النهائي على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وذلك بعد أخذ الموافقة من المشرفين.

وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حثّ فيها الموظفين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يحتوي على الخصائص العامة لمجتمع الدراسة ويتكون من 5 فقرات تخص:"الجنس والعمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية ، سنوات الخبرة"قصد التعرف على خصوصيات المبحوثين.

*مجموعة الأساتذة بكلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة غرداية (**أنظر الملحق رقم 01**)

الجزء الثاني: يوضح تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية التي تم اعتمادها في الدراسة، حيث يتكون من (06) فقرات.

الجزء الثالث: متعلق بتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية و يتكون من(06) فقرات .

الجزء الرابع: يوضح دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية و يتكون من(06) فقرات .

الجدول رقم (II-02):يوضح مضمون الإستبيان

المحور	رقم الفقرات
تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	(06-01)
تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية	(06-01)
دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	(06-01)

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الإستبيان (أنظر الملحق رقم 02)

بالإضافة إلى بعض الأدوات التدعيمية التي تم الاعتماد عليها للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة تمثلت فيما يلي:

– المقابلة الشخصية والملاحظة: وذلك من خلال مقابلة شخصية لمدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري وبعض المسؤولين بها بغرض إعطاء توضيحات ومعلومات تساعدنا في دراستنا، و شرح وتوضيح مضمون الاستبيان للعينة. ومن خلال الزيارات الميدانية المستمرة للبنوك محل الدراسة، وسماح مسؤوليها لنا بالتنقل و الاستفسار، سمحت لنا الفرصة بأخذ ملاحظات مهمة حول طريقة تقديم الخدمات ومدى اهتمام الإدارة بتصرفات العاملين، ما سيساعد لاحقا في تفسير النتائج و التعليق عليها.

–وثائق الدراسة: تم الاعتماد على الوثائق الخاصة بالبنك والتي وفرت لنا بعض المعطيات والبيانات الضرورية للبحث، حيث تمثلت في بيانات حول الهيكل التنظيمي للبنك بمختلف مصالحها المقدمة، وبعض معلومات حول طبيعة نشاط المؤسسة و وظائفها.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على متغيرين للدراسة وهما المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك موضح في الجدول رقم (**II–03**).

الجدول رقم (II–03): متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاسم
المتغير المستقل	تطبيق الحوكمة
المتغير التابع	الاداء المالي في المؤسسات المصرفية

المصدر: من إعداد الطالب

أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قد جرت معالجة البيانات المتحصل عليها من الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعي (SPSS)، وذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها، فقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار20، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- **المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري:** لتحديد أهمية الدراسة النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور و أبعاد الدراسة.
- **التكرارات و النسب المئوية:** ذلك لوصف الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد العينة.
- **اختبار ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

- **معامل ارتباط بيرسون** (Pearson Correlation Coefficient) :لقياس صدق الفقرات ولقياس قوة الارتباط والعلاقة بين المتغيرين: فإذا كان المعامل قريب من (+1) فان الارتباط قوي وموجب (طردي)، وإذا كان قريب من (−1) فان الارتباط قوي وسالب (عكسي)، وكلما قرب من (0) يضعف إلى أن ينعدم.
- **اختبار كولومجروف– سمرنوف** (1- Sample K-S): لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.
- **تحليل الإنحدار** :حيث يساعد هذا التحليل على معرفة العلاقة التأثيرية بين المتغير المستقل و التابع.
- الاختبار الإحصائيANOVA لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الشخصية و الوظيفية على متغيرات الدراسة.
- إختبار**t–test** لإختبار العينات المستقلة. لمعرفة أثر المتغير المستقل حول في متغيرات الدراسة.

♦ وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها وهي خمسة خيارات كما هو موضح في الجدول رقم (**II–04**) حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى ، أي أنه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي ، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (II–04) :يوضح مقياس ليكارت الخماسي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	5	4	3	2	1
الدرجة	5-4.2	4.19-3.4	3.39-2.60	2.59-1.80	1-1.79

واستنادا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات حسب مستوى الأهمية وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم(II–05) يوضح مقياس التحليل

مرتفع	متوسط	منخفض
3,67فأكثر	3,66-2,34	2,33-1

حيث تم اعتدا هذا المقياس على أساس: طول الفئة = الحد الأعلى – الحد الأدنى / عدد المستويات

$$\frac{(1-5)}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$ ، حيث أن عدد المستويات = 3

وبناءاً عليه فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من 3.67 فيكون مستوى مرتفعا (ويعني موافقة عالية لأفراد العينة على العبارة) أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 2.34-3.66 فيكون المستوى متوسطاً،وإذا كان المتوسط الحسابي من1- أقل من 2.33 فيكون المستوى منخفض.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان:

و) للتأكد من مدى صدق و صلاحية استمارة الاستبيان و كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية، التي تم اختبارها ثم عرضها على عدد من المحكمين بلغ عددهم (05) من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير*، وقد استجيب لآراء السادة المحكمين وتعديل ما يجب تعديله في ضوء مقترحاتهم.

ثبات أداة الدراسة: يقصد به أنه عند إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها فنحصل على نفس النتائج السابقة.وفي الظروف نفسها وقد تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان ودرجة الاتساق الداخلي بين فقراته.

أ–اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لقياس مدى ثبات محاور الاستبيان، والإتساق الداخلي لفقراته والنتائج ممثلة في الجدول الموالي:

* أنظر الملحق رقم01)

الجدول رقم (II–06):معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرومباخ
تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	06	0.791
تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية	06	0.872
دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	06	0.863
جميع الفقرات	18	0.866

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03)

من خلال الجدول رقم (**II–06**) معامل الثبات العام للاستبيان عال حيث بلغ (0.866)كما تراوحت معاملات الثبات للمحاور بين (0.791إلى0.872) حيث كانت اكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%) وهذا يدل أن الاستبيان بجميع محاوره يتمتع بدرجة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

ب– قياس الصدق البنائي للمجالات: حيث يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات المجال.

الجدول (II–07) معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

	عنـــــــــــوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
جميع الفقرات	تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	0,725	0.00
	تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية	0,844	0.00
	دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	0.836	0.00

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03)

من خلال الجدول رقم (**II–07**) يتضح أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) ويبين أن معاملات الارتباط كانت مرتفعة بالنسبة لكل محور، إذ أن معامل الارتباط بين الحور الأول " تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية " والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة(0,725) وهي درجة مرتفعة.

أما معامل الارتباط بين المحور الثاني " تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية " والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة(0,844)وهي أيضا درجة مرتفعة.

أما معامل الارتباط بين المحور الثاني " دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية " والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة(0.836)وهي أيضا درجة مرتفعة. هذا ما يدل على تجانس الاستبيان

ج– توزيع البيانات: تم إجراء اختبار كولمجروف– سمرنوف لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، حيث قمنا بتحديد الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (II–08) نتائج اختبار كولموجروف– سمرنوف في توزع البيانات.

القسم	عنـــــوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	عبارات محور تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	06	0.457	0.532
الثاني	عبارات محور تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية	06	0.738	0.647
الثالث	عبارات محور دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	06	0.608	0.411

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03)

من خلال الجدول رقم (**II–08**) يتضح أن قيمة Z للمحور الأول تساوي (0.457)، وأن مستوى الدلالة يساوي(0.532) أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05)،كما يتضح أن قيمة Z للمحور الثاني تساوي(0.738)، وأن مستوى الدلالة يساوي(0.647)أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) و قيمة Z للمحور الثالث تساوي (0.608) وأن مستوى الدلالة يساوي(0.411)أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) يتضح من الجدول أيضا أن قيمة مستوى الدلالة لجميع الفـــــقرات أكبر من (0.05) أي(Sig 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً عليه نقبل الفرضية الصفرية H0 ونرفض الفرضية البدبلة H1، حيث يتجه تحليلنا نحو الطرق المعلمية.

المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج الدراسة المتحصل عليها من خلال معالجة البيانات ببرنامج SPSS ، ثم تحليلها و مناقشتها*.

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة

1-توزيع أفراد العينة تبعا للجنس: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (II-09) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

البيـــــــان	التكـــــــرار	النسبـــــــة %
ذكر	28	%70.0
أنثى	12	%30.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS، (أنظر الملحق رقم 03)

الشكل رقم (II-01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

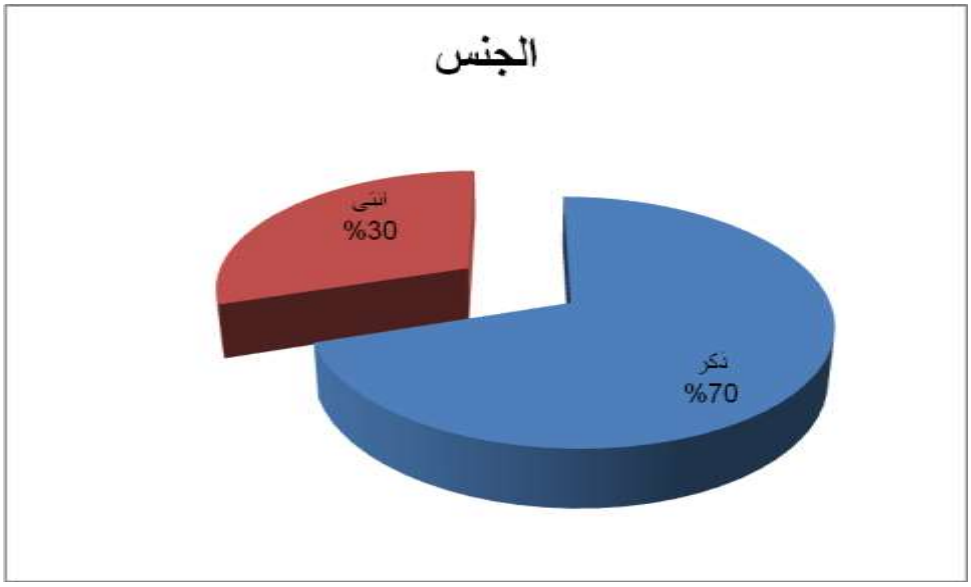

*كل ما سيتم عرضه في هذا المطلب من نتائج "الجداول و الأشكال" مأخوذ من نتائج المعالجة بSPSS (أنظر الملاحق)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات جدول نتائج SPSS.

حسب الجدول رقم (**II–09**) نلاحظ أن نسبة الذكور تبلغ (70%) في حين أن نسبة الإناث بلغت (30%) فقط وهذا يفسر طبيعة العمل في المؤسسة المصرفية يحبذ استقطاب الذكور لشغل هذا النوع من العمل.كما أنه يعود لطبيعة العمل بالمؤسسة الذي يتطلب تواجد الذكور أكثر من الإناث وبالتالي نلاحظ بأن هناك نقص في توظيف العنصر النسوي و تمكينه من تحمل المسؤولية بالمؤسسة محل الدراسة.

02– توزيع أفراد العينة تبعا للعمر:وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (II–10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	19	%47.5
من 30 الى 40 سنة	12	%30.0
من 41الى 50 سنة	4	%10.0
أكثر من 51 سنة	5	%12.5
المجموع	40	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

الشكل رقم (II–02): توزيع أفراد العينة حسب العمر

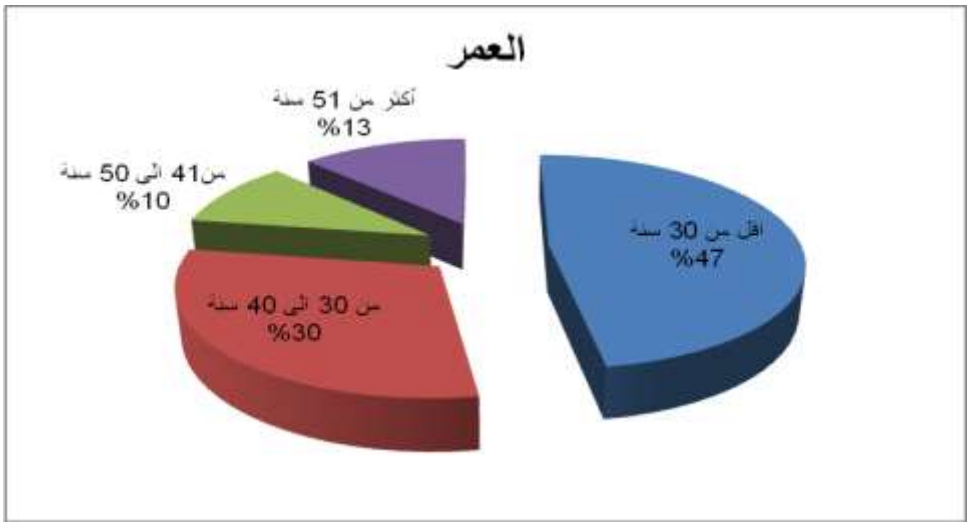

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (**II–10**) أن هناك(19) فردا من مجتمع الدراسة من الفئة العمريةاسنة أيقل من (30سنة) ما نسبته(47.5%)، نجد أيضا (12) فردا من مجتمع الدراسة من الفئة العمرية (من 30الى40) سنة بنسبة (30%)، في حين نجد (5) أفراد من الفئة العمرية تكثر من (51)سنة و الفئة (40الى 50) بنسبة قدرت ب(10%) وهذا يؤكد حرص المؤسسة على توظيف فئة الشباب وهذا ما يتلاءم مع طبيعة نشاط المؤسسة "كون الشباب لديهم القدرة على التفاعل مع المستجدات بالمؤسسة و سهولة الإستعاب بالتالي تقديم الأداء الجيد لمثل هذه المؤسسات.

03– توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (II–11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	العدد	النسبة %
بكالوريا	1	%2.5
ماستر او ماجستير	13	%32.5
ليسانس	25	%62.5
دكتوراه	1	%2.5
المجموع	40	% 100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

الشكل رقم (II–03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

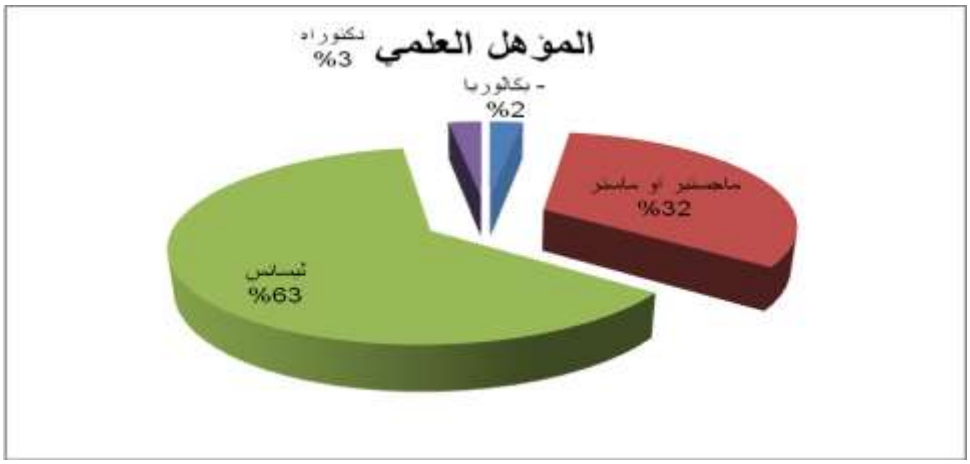

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (**II–11**) أن (25) فردا من مجتمع الدراسة هم من ذوي المستوى ليسانس أي ما نسبته (62.5%)، وتليه فئة ماستر او ماجيستير ب(13) فرد أي ما نسبته (32.5%)، تليه فئة دكتوراه و فئة بكالوريا ب (01) اي فرد واحد بنسبة (2.5%) ، وهذا يبرز ارتفاع المستوى التعليمي لدى العاملين بالبنك ،وهذا ما من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على نتائج الدراسة نظرا لثقافة ووعي المستجوبين للإستبيان، كما أنه لديهم مؤهلات علمية تخول لهم تحقيق نتائج إيجابية للبنك

04– توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (II–12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

البيان	العدد	النسبة %
محاسب	9	22.5
مكلف بالزبائن	22	55.0
مكلف بالنزعات	2	5.0
مكلف بالتسيير	5	12.5
تقني سامي	2	5.0
المجموع	40	% 100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

الشكل رقم (II–04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

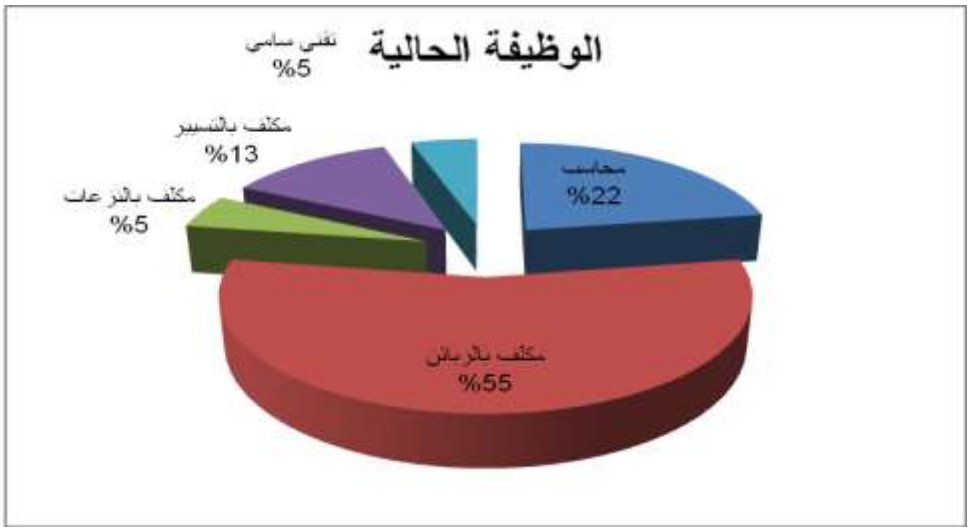

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (**II–12**) أن (22) فردا من مجتمع الدراسة مكلفين بالزبائن أي ما نسبته (55%)، وتليه فئة المحاسبين ب(09) فرد أي ما نسبته (22.5%)، تليه فئة مكلفين بالتسيير (05) افراد بنسبة (12.5%) تليها فئة المكلفيين بالنزاعات و فئة التقنيين الساميين (02) افراد اي ما نسبته (5%) مما يدل على تنوع وظائف عينة الدراسة مما يساعدنا في دراستنا .

05– توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية: وهي موضحة كالآتي:

الجدول رقم(II–13) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنوات	14	%35.0
من 5 الى10 سنوات	14	%35.0
أكثر من 10 سنوات	12	%30.0
المجموع	40	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

الشكل رقم (II–05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

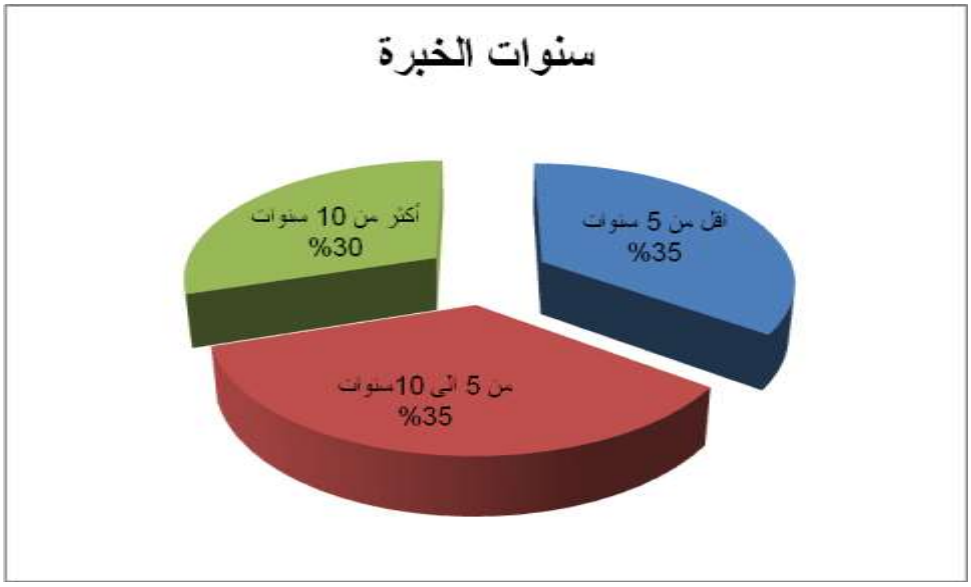

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (**II-12**) أن (14) فردا من أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب الخبرة اقل من 05 سنوات واصحاب الخبرة التي تتراوح من(5-10) سنوات ، أي ما نسبته (35%)، وتليها (12) فردا من أصحاب الخبرة اكثر من (10)سنوات بنسبة بلغت(30.%)، وهذا يدل على وجود خبرة لسنوات لدى موظفي البنوك محل الدراسة.

من خلال ما سبق من نتائج تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة يتضح لنا وجود مؤشر ايجابي في أن عينة الدراسة منوعة من حيث ،الجنس،العمر، المؤهل العلمي ،الوظيفة الحالية ، وسنوات الخبرة مما يساهم في الحصول على أجوبة منوعة لأسئلة الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل و مناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج استخدام بعض الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري،في تحليل إجابات وآراء الأفراد حول ما جاء من فقرات في الاستبيان، حيث سنتناول في البداية تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ثم تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية

من خلال الإجابات الخاصة بأفراد العينة،ثم تحليل إجاباتهم المتعلقة بدور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية.

أولا:نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية

قصد تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية من خلال إجابات أفراد العينة بالبنك محل الدراسة، فقد تم تضمين هذا المتغير كما ذكرنا ب 06 فقرات .

للإجابة على هذا السؤال تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للعبارات من وجهة نظر العاملين بالبنك ، ودرجة موافقتهم عليها، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (II–14) يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات محور "تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية" مرتبة حسب الأهمية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	البنك الذي تعمل به يتميز بفاعلية اتخاذ القرار ويتجنب الفشل المالي والإداري.	3.6250	0.77418	متوسطة	04
02	يتمتع البنك الذي تعمل به بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه	3.6750	0.72986	مرتفعة	03
03	المقارنة الدورية للنتائج والأداء المالي للشركة مع نظرائها من الشركات المنافسة،يساعد المؤسسة بتحديد خططها وإستراتيجياتها المالية.	4.5750	1.03497	مرتفعة	01
04	لإعتماد على الطرق الحديثة، وتكنولوجيات المعلومات، في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والإستراتيجيات، يساعد في الرفع منها وتحسينها النسب المالية.	3.7750	0.65974	مرتفعة	02
05	هناك نظم سليمة للرقابة) إدارة المخاطر، الرقابة المالية، رقابة العمليات(، مما يمنع وجود تلاعبات مالية.	3.3500	0.94868	متوسطة	06
06	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية، بقدرتها على التغذية العكسية ، وذلك من أجل استغلالها مستقبلا في تحسين الأداء المالي.	3.6000	0.95542	متوسطة	05
المعـــدل الـــعام		3.6125	0.73805	متوسطة	/

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتبين من الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة متوسطة حول البنود المتصلة بمحور " تقييم الاداء المالي في المؤسسات المصرفية " بحيث جاءت في الرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة للفقرة رقم (03):" المقارنة الدورية للنتائج والأداء المالي للشركة مع نظرائها من الشركات المنافسة،يساعد المؤسسة بتحديد خططها وإستراتيجياتها المالية." فقد جاء متوسطها الحسابي (4.5750) و انحراف معياري (1.03497) ،تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (04):" لإعتماد على الطرق الحديثة، وتكنولوجيات المعلومات، في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والإستراتيجيات، يساعد في الرفع منها وتحسينها)النسب المالية " وقد جاءت بمتوسط حسابي يقدر ب(3.7750) و انحراف معياري (0.65974)،تليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم(02):" يتمتع البنك الذي تعمل به بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه " فقد جاء متوسطها الحسابي (3.6750) و انحراف معياري (0.72986)، بينما في المرتبة الرابعة فقد جاءت الفقرة رقم (01)" البنك الذي تعمل به يتميز بفاعلية اتخاذ القرار ويتجنب الفشل المالي والإداري " بمتوسط حسابي بلغ (3.6250) و إنحراف معياري (0.77418)، أما الفقرة (06) " تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية، بقدرتها على التغذية العكسية، وذلك من أجل استغلالها مستقبلا في تحسين الأداء المالي " فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.6000) و إنحراف معياري (0.95542)، ، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة الفقرة (05):" هناك نظم سليمة للرقابة) إدارة المخاطر، الرقابة المالية، رقابة العمليات(، مما يمنع وجود تلاعبات مالية." بمتوسط حسابي (3.3500) و انحراف معياري (94868. 0) ، وهذه النتائج تؤكد من وجهة نظر المستجوبين أن تقييم الاداء المالي في المؤسسات المصرفية قد جاء متوسطا بنسبة (3.6125) و انحراف معياري (0.73805) لجميع الفقرات ما يدل على ان مستوى تقييم الاداء المالي في البنك محل الدراسة جاء متوسطا على العموم.

2- نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية

قصد التعرف على مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية من خلال إجابات العاملين بالمؤسسة المدروسة، فقد تم تضمين هذا المتغير بمجموعة من الفقرات وسنتناول فيما يلي ذلك:

للإجابة على هذا السؤال تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة و درجة موافقتهم عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (II–15) يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات محور تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية مرتبة حسب الأهمية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	توجد آليات متابعة التزام مؤسستكم بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات التفتش والفحص أو الاستبيان.	3.9000	0.92819	مرتفعة	02
02	توجد جهة مسؤولة عن الاشراف ونشر التوعية والرقابة على التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة هيئة، خلية	3.9500	0.55238	مرتفعة	01
03	يتم استخدام أكثر من أسلوب لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الالزام أو/مع التفسير، الاختيار..	3.4250	1.46563	متوسطة	03
04	يوجد اطار قانوني تعتمد عليه مؤسسة في مجال حوكمة الشركات لائحة، قانون، دليل.	3.1500	1.47718	متوسطة	04
05	تفصح مؤسستكم عن التقريرات المتعلقة بتعديل القيمة الاسمية للأسهم	2.8250	1.58337	متوسطة	06
06	تفصح مؤسستكم عن قضايا النزاعات القضائية أو التحكيمات المتعلقة بنشاطاتها	3.0750	1.38467	متوسطة	05
المعدل العام		3.4875	1.02211	متوسطة	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتبين من الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة متوسطة حول البنود المتصلة بمحور " تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية " بحيث جاءت في الرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة للفقرة رقم (02):" توجد جهة مسؤولة عن الاشراف ونشر التوعية والرقابة على التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة) هيئة، خلية.(" فقد جاء متوسطها الحسابي (3.9500) و انحراف معياري (0.55238) ،تليها في المرتبة الثانية الفقرة

رقم (01):" توجد آليات متابعة التزام مؤسستكم بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات) التفتش والفحص أو الاستبيان (... " وقد جاءت بمتوسط حسابي يقدر ب(3.9000) و انحراف معياري (0.92819)،تليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم(03):" يتم استخدام أكثر من أسلوب لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات) الالزام أو/مع التفسير، الاختيار(..." فقد جاء متوسطها الحسابي (3.4250) و انحراف معياري (1.46563) ، بينما في المرتبة الرابعة فقد جاءت الفقرة رقم (04)" يوجد اطار قانوني تعتمد عليه مؤسسة في مجال حوكمة الشركات) لائحة، قانون، دليل(..." بمتوسط حسابي بلغ (3.1500) و إنحراف معياري (1.47718)، أما الفقرة (06) " تفصح مؤسستكم عن قضايا النزاعات القضائية أو التحكيمات المتعلقة بنشاطاتها " فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.0750) و إنحراف معياري (1.38467)، ، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة الفقرة (05):" تفصح مؤسستكم عن التقريرات المتعلقة بتعديل القيمة الاسمية للأسهم." بمتوسط حسابي (2.8250) و انحراف معياري (1.58337) ، وهذه النتائج تؤكد من وجهة نظر المستجوبين أن تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية قد جاء متوسطا بنسبة (3.4875) و انحراف معياري (1.02211) لجميع الفقرات ما يدل على ان مستوى تطبيق الحوكمةفي البنك محل الدراسة جاء متوسطا على العموم.

3- نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية

قصد التعرف على دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية من خلال إجابات العاملين بالمؤسسة المدروسة ، فقد تم تضمين هذا المتغير بمجموعة من الفقرات وسنتناول فيما يلي ذلك:

للإجابة على هذا السؤال تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة و درجة موافقتهم عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (II–16) يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات محور دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية مرتبة حسب الأهمية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	تحرص على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمر	4.0000	1.35873	مرتفعة	01
02	توفر نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة	3.4250	1.21713	متوسطة	02
03	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى منح المساهمين حق الاطلاع على العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة	3.2500	1.35401	متوسطة	04
04	يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى قيام مؤسستكم برسكلة وتجديد المعارف لعمالها وبالخصوص قسم المالية والمحاسبة	2.7750	1.04973	متوسطة	06
05	يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى ممارسة المراجع الجبائي الخارجي لأعماله الموكلة إليه بكل استقلالية وحيادية	3.3500	1.02657	متوسطة	03
06	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة التي قد تواجهها الشركة منخفضة.	2.9750	1.18727	متوسطة	05
المعدل العام		3.3875	1.00312	متوسطة	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتبين من الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة متوسطة حول البنود المتصلة بمحور " دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية " بحيث جاءت في الرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة للفقرة رقم (01):" تحرص على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمر." فقد جاء متوسطها الحسابي (4.0000) و انحراف معياري (1.35873) ،تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (02):" توفر نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة " وقد

جاءت بمتوسط حسابي يقدر ب(3.4250) و انحراف معياري (1.21713)،تليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم(05):" يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى ممارسة المراجع الجبائي الخارجي لأعماله الموكلة إليه بكل استقلالية وحيادية(." فقد جاء متوسطها الحسابي (3.3500) و انحراف معياري (1.02657) ، بينما في المرتبة الرابعة فقد جاءت الفقرة رقم (03)" يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى منح المساهمين حق الاطلاع على العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة(" بمتوسط حسابي بلغ (3.2500) و إنحراف معياري (1.35401)، أما الفقرة (06) " يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة التي قد تواجهها الشركة منخفضة." فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (2.9750) و إنحراف معياري (1.18727)، ، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة الفقرة (04):" يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى قيام مؤسستكم برسكلة وتجديد المعارف لعمالها وبالخصوص قسم المالية والمحاسبة." بمتوسط حسابي (2.7750) و انحراف معياري (1.04973) ، وهذه النتائج تؤكد من وجهة نظر المستجوبين أن دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية قد جاء متوسطا بنسبة (3.3875) و انحراف معياري (1.00312) لجميع الفقرات ما يدل على ان الحوكمة تحسن الاداء المالي في البنك محل الدراسة .

الجدول رقم (II–17)يوضح تصورات المستجوبين للمتغيرين مرتبة حسب الأهمية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	3.6125	0.73805	01
تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية	3.4875	1.02211	02
دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية	3.3875	1.00312	03

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يتضح من الجدول أن المتوسط الإجمالي لمحور تقييم الاداء المالي للمؤسسات المصرفية بلغت نسبته (3.6125) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لمحور تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الذي جاء بمتوسط حسابي قدره(3.4875).و اكبر من المتوسط الحسابي لمحور دور تطبيق الحوكمة في تحسين الاداء المالي في المؤسسات المصرفية الدي جاء متوسطه الحسابي (3.3875)

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات:

بعد استعراض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الدراسة بشأن بعض المحاور و الأبعاد المتعلقة تطبيق مبادىء حوكمة و اداء المالي ، سنقوم الآن باختبار الفرضيات التي تقيس مجموعة من العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة المستقلة و التابعة، وذلك استنادا للإجابات و النتائج المتحصل عليها.

تنص الفرضية **الفرضية الاول** على ما يلي: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية .**

Ho "لا **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية** ".

H1 " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية** ".

جدول رقم (II –18) : نتائج اختبار (T) مستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة المحسوبة T	القيمة الاحتمالية sig	المتوسط المقياس	الخطاء المعياري
3.4875	1.022	39	12.017	0.000	0.4875	0.1611

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يشير الجدول أعلاه نتائج اختبار (T) لمستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية

حيت بلغ المتوسط الحسابي للعبارات بعد العوامل التنظيمية 3.487بدرجة موافقة متوسطة حسب مقياس لكارت مما يشير تطبيق الحوكمة ، كما يشير الجدول الى قيمة الانحراف المعياري 1.022وهي اصغر من المتوسط الحسابي وهدا يبين انه لا يوجد تشتت في اراء افراد العينة في الاجابة عن فقرات هدا البعد ، كما نلاحظ ان بالنسبة الى القيمة الاحتمالية sig وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05كما نلاحظ ان الخطأ المعياري 0.1611 وبلغت قيمة T 12.017 ومنه نرفض فرضيةHo نقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية .

– الفرضية الثانية: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ".

Ho "لا هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ".

H1 " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ".

نتائج التحليل المتعلقة بمدى وجود العلاقة الإرتباطية بين تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية: للتحقق من وجود هذه العلاقة وقياسها تم إجراء اختبار ارتباط بيرسون بين محور تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (II–19) يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة

المتغير	**المتغير المستقل:** تطبيق حوكمة	
	معامل الارتباط	تطبيق حوكمة
المتغير التابع: الأداء المالي	معاملات بيرسون	0.762**
	مستوى الدلالة	0,000
	العدد	40

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية هامة موجبة و قوية بين تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ، حيث ظهرت قوة العلاقة في معامل الارتباط الذي بلغ(0.762) عند مستوى الدلالة المحسوبة(0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05).و بالتالي فإن هذه النتائج تؤكد على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بالمؤسسة محل الدراسة و ذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البديلة H1 التي تنص هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة على ما يلي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية .

Ho "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية ".

H1 " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية ".

جدول رقم (II –20) : نتائج اختبار (T) لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة Tالمحسوبة	القيمة الاحتماليةsig	المتوسط المقياس	الخطاء المعياري
3.3875	1.00312	39	11.443	0.000	0.3870	0.15861

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03).

يشير الجدول أعلاه نتائج اختبار (T) لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية حيت بلغ المتوسط الحسابي للعبارات بعد العوامل التنظيمية 3.3875بدرجة موافقة متوسطة حسب مقياس لكارت مما يشير تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي ، كما يشير الجدول الى قيمة الانحراف المعياري 1.00312وهي اصغر من المتوسط الحسابي وهدا يبين انه لا يوجد تشتت في اراء افراد العينة في الاجابة عن فقرات

هدا البعد ، كما نلاحظ ان بالنسبة الى القيمة الاحتمالية sig وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05كما نلاحظ ان الخطأ المعياري 158610.وبلغت قيمة T 11.443 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البديلة H1 التي تنص توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة مدى أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة ميدانية. إذ تناولنا في هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى نتائج الدراسة و اختبار الفروض ، إذ تم إظهار مجتمع و عينة الدراسة، بالإضافة إلى إثبات صدق و وثبات أداة الدراسة و المتمثلة في الاستبيان، الذي تمَّ اِستخدامه كأداة لتحقيق أغراض الدراسة، و ذلك بِاستخدام معامل الثبات ألفا كرومباخ وعرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها. بالإضافة إلى معرفة أراء و تصورات المستجوبين وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما أنه توصلنا إلى إثبات بعض الفرضيات و نفي أخرى منها، و هذا بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان،الذي تمَّ تحليله بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS، إذ تمَّ اِستخدام معامل الإرتباط بيرسون للتحقق من وجود العلاقة ، كما أنه تم التطرق إلى دراسة الفروق باستخدام اختبار انوفا وهذه الإختبارات تم التوصل من خلالها إلى التأكد من صحة فرضيات الدراسة، فخلصت الدراسة بالوصول إلى نتائج و توصيات يمكن الاعتماد عليها في دراسات لاحقة.

خاتمة

إن الاهتمام التي حظيت به الحوكمة من جميع الاقتصاديين سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي أو المحلي كان سببه الوحيد والأساسي هو حدوث أزمات، وهي راجعة أساسا لانتشار الفساد وسوء التسيير، ولأن الحوكمة من الحلول التي ساعدت هذه الدول في الوقاية من الأزمات التي مست شركاتها وبنوكها وأثرت على أدائها، وهو الأمر الذي عزز دور الحوكمة على المستوى الجزئي للإصلاح المؤسسي أو على المستوى الكلي لإصلاح الاقتصاديين.

وفي نهاية هذه الدراسة التي حاولنا الإجابة على مدى أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية من خلال الدراسة الميدانية لبعض المؤسسات المصرفية بولاية غرداية، وهذا من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات التي تم صياغتها، وبالتالي للإحاطة بكل جوانب الدراسة، نورد هذه التقسيمات التي من شأنها أن تسهل علينا المتابعة، والتأكد من صحة النتائج على النحو التالي:

أولاً: النتائج النظرية للدراسة:

توصلنا في الجزاء النظري من هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في الآتي:

- تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في كل من الأداة والمنهج، الأدوات المستعملة؛
- تختلف الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة، عينة الدراسة؛
- اتفقت الدراسات أن لتطبيق الحوكمة أثر ايجابي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

ثانيًا: نتائج اختبار الفرضيات:

تم اختبار كل الفرضيات في الدراسة الميدانية، وكانت والنتائج كما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق للحوكمة في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق الحكومة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية ذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية في ولاية غرداية

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، 2003
2. توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء، مداخل جديدة لعالم جديد**، دار النهضة العربية، مصر، 2002.
3. حسام الدين غضبان، "**محاضرات في نظرية الحوكمة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015.
4. ديل بسترفيلد وآخرون،" **إدارة الجودة الشاملة**"، ترجمة راشد بن محمد الحمالي،جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
5. عبد الستار الصبح، سعود العامري، "**الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
6. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
7. عدنان تابعه النعيمي وآخرون، "**الإدارة المالية النظرية والتطبيق**"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
8. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
9. عمر وصفي العقيلي، **مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
10. محسن أحمد الخضيري، "**حوكمة الشركات**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
11. محمد إبراهيم هندي، "**حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء**"، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
12. محمد طارق يوسف، "**حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
13. محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار حامد، الأردن، 2010.
14. محمد مصطفى سليمان، "**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

15. ناظم حسن عبد السيد، "**محاسبة الجودة "مدخل تحليلي**"، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
16. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، "**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**"، دار وائل، عمان، الأردن، 2009.

ثانيًا: الأطروحات والرسائل والمذكرات

1. رشيدة سليماني، **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وحكومة شركات، 2013/2012.
2. سمية عبد الحق، **أثر تطيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017/2016.
3. عثماني ميرة، "**أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثر بيئة الأعمال**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم إقتصادية، فرع مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2012/2011.
4. ماجد إسماعيل أبو حمام، "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
5. نهى أحمد الحايك، **أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2016.

ثالثًا: ملتقيات

1. عبد الرزاق بن زاوي، "**إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد في الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 7-6 ماي 2012.
2. عبد الغني دادان، محمد الأمين كساسي، "**الأداء المالي من منظور المحكاة المالية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9-9 مارس 2005.

3. عزيزة بن سمينة مريم، "**حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة في شركات التأمين التعاوني**"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير(تجارب الدول)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

4. قريشي بالعيد، وليد بن تركي، "**دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي: 6-7 ماي 2012.

5. محمد طارق يوسف، "**حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق**"، من مؤلف مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الإقتصادي والهيكلي المنعقد بالقاهرة، نوفمبر 2006.

6. مناور حداد، "**دور حوكمة الشركات في التنمية الإقتصادية**"، المؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الإقتصادي، كلية الإقتصاد، دمشق، 15-16 تشرين، 2008.

7. نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، **دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات"**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

رابعًا: المجلات:

1. إلهام يحياوي، ليلى بوجديد، "**الحكومة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية**": حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب بالرويبة، مقال بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014.

2. عبد الغني دادن، "**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد04، 2006.

خامسًا: المراجع الأجنبية

- Gruszczynski, M, **Corporate governance and financial performance of companies in Poland**. International Advances in Economic Research, 12(2), 251-259, 2006
- Marco Becht, Patrick Bolton, and Ailsa Roell ,**Why bank governance is different**, Oxford University Press, Volume 27, 3, p 437–463, 2012.

*

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الاستبيان

في إطار انجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات بعنوان " أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية- من وجهة نظر موظفي البنوك -"

نرجوا من سيادتكم الإجابة على اسئلة الاستبيان و ذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة .

و نحيطكم علماً أن المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض علمية و أخيراً نشكركم جزيل الشكر لتعاونكم معنا

اعداد

المحور الأول : البيانات الشخصية

الجنس

- **ذكر** ☐ — **أنثى** ☐

العمر

- **اقل من 30 سنة** ☐ — **من 30 الى 40 سنة** ☐
- **من41 الى 50 سنة** ☐ — **أكثر من 51 سنة** ☐

المؤهل العلمي

- **بكالوريا** ☐ **ماجستير او ماستر** ☐
- **ليسانس** ☐ — **دكتوراه** ☐

الوضيفة الحالية

محاسب ☐ **مكلف بالزبائن** ☐

مكلف بالتسيير ☐ مكلف بالنزاعات ☐ تقني سامي ☐

- **سنوات الخبرة :**

- **اقل من 5 سنوات** ☐ **– من 5 الى 10سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

المحور الثاني : تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	البنك الذي تعمل به يتميز بفاعلية اتخاذ القرار ويتجنب الفشل المالي والإداري.					
2	يتمتع البنك الذي تعمل به بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه					
3	المقارنة الدورية للنتائج والأداء المالي للشركة مع نظرائها من الشركات المنافسة،يساعد المؤسسة بتحديد خططها وإستراتيجياتها المالية.					
4	لإعتماد على الطرق الحديثة، وتكنولوجيات المعلومات، في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والإستراتيجيات، يساعد في الرفع منها وتحسينها(النسب المالية).					
5	هناك نظم سليمة للرقابة (إدارة المخاطر، الرقابة المالية، رقابة العمليات)، مما يمنع وجود تلاعبات مالية.					
6	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية، بقدرتها على التغذية العكسية، وذلك من أجل استغلالها مستقبلا في تحسين الأداء المالي.					

المحور الثالث : تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية

الرقم	العبـارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توجد آليات متابعة التزام مؤسستكم بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات (التفتش والفحص أو الاستبيان ...)					
2	توجد جهة مسؤولة عن الاشراف ونشر التوعية والرقابة على التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة (هيئة، خلية)					
3	يتم استخدام أكثر من أسلوب لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات (الالزام أو/مع التفسير، الاختيار...)					
4	يوجد اطار قانوني تعتمد عليه مؤسسة في مجال حوكمة الشركات (لائحة، قانون، دليل...)					
5	تفصح مؤسستكم عن التقريرات المتعلقة بتعديل القيمة الاسمية للأسهم					
6	تفصح مؤسستكم عن قضايا النزاعات القضائية أو التحكيمات المتعلقة بنشاطاتها					

المحور الرابع: دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المصرفية .

الرقم	العبـارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تحرص على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمر					

2	توفر نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة					
3	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى منح المساهمين حق الاطلاع على العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة					
4	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة التي قد تواجهها الشركة منخفضة.					
5	يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى ممارسة المراجع الجبائي الخارجي لأعماله الموكلة إليه بكل استقلالية وحيادية					
6	يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى قيام مؤسستكم برسكلة وتجديد المعارف لعمالها وبالخصوص قسم المالية والمحاسبة					

شكرا لتعاونكم

الملحق رقم (02): مخرجات (SPSS)

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	28	70.0	70.0	70.0
	انثى	12	30.0	30.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 30 من اقل	19	47.5	47.5	47.5
	سنة 40 الى 30 من	12	30.0	30.0	77.5
	سنة 50 الى 41من	4	10.0	10.0	87.5
	سنة 51 من أكثر	5	12.5	12.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

العلمي المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا -	1	2.5	2.5	2.5
	ماستر او ماجستير	13	32.5	32.5	35.0
	ليسانس	25	62.5	62.5	97.5
	دكتوراه	1	2.5	2.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الحالية الوضيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	9	22.5	22.5	22.5
	بالزبائن مكلف	22	55.0	55.0	77.5
	بالنزعات مكلف	2	5.0	5.0	82.5
	بالتسيير مكلف	5	12.5	12.5	95.0
	سامي تقني	2	5.0	5.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الخبرة سنوات --

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من اقل	14	35.0	35.0	35.0
	سنوات10 الى 5 من	14	35.0	35.0	70.0
	سنوات 10 من أكثر	12	30.0	30.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
اتخاذ بفاعلية يتميز به تعمل الذي البنك والإداري المالي الفشل ويتجنب القرار.	40	2.00	5.00	3.6250	.77418
تنافسية بميزة به تعمل الذي البنك يتمتع منافسيه عن ملموسة	40	2.00	5.00	3.6750	.72986
المالي والأداء للنتائج الدورية المقارنة الشركات من نظرائها مع للشركة خططها بتحديد المؤسسة المنافسة،يساعد المالية وإستراتيجياتها.	40	1.00	5.00	4.5750	1.03497
الحديثة، الطرق على لإعتماد حساب في المعلومات، وتكنولوجيات الخطط وتحديد المالية النسب منها الرفع في يساعد والإستراتيجيات، (المالية النسب)وتحسينها.	40	2.00	5.00	3.7750	.65974
المخاطر، إدارة) للرقابة سليمة نظم هناك يمنع مما ،(العمليات رقابة المالية، الرقابة مالية تلاعبات وجود.	40	2.00	4.00	3.3500	.94868
القوائم في الواردة المعلومات تمتاز العكسية، التغذية على بقدرتها المالية، في مستقبلا استغلالها أجل من وذلك المالي الأداء تحسين.	40	1.00	5.00	3.6000	.95542
المؤسسات في المالي الأداء تقييم المصرفية	40	2.00	4.50	3.6125	.73805
Valid N (listwise)	40				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مؤسستكم التزام متابعة آليات توجد الشركات لحوكمة المنظمة بالقواعد (... الاستبيان أو والفحص التفتش)	40	2.00	5.00	3.9000	.92819
ونشر الاشراف عن مسؤولة جهة توجد الشركات التزام على والرقابة التوعية (خلية هيئة،) الحوكمة مبادئ بتطبيق	40	2.00	5.00	3.9500	.55238
لتطبيق أسلوب من أكثر استخدام يتم مع/أو الالزام) الشركات حوكمة مبادئ (...الاختيار التفسير،	40	1.00	5.00	3.4250	1.46563
في مؤسسة عليه تعتمد قانوني اطار يوجد قانون، لائحة،) الشركات حوكمة مجال (...دليل	40	1.00	5.00	3.1500	1.47718
المتعلقة التقريرات عن مؤسستكم تفصح للأسهم الاسمية القيمة بتعديل	40	1.00	5.00	2.8250	1.58337
النزاعات قضايا عن مؤسستكم تفصح بنشاطاتها المتعلقة التحكيمات أو القضائية	40	1.00	5.00	3.0750	1.38467
المصرفية المؤسسات في الحوكمة تطبيق	40	1.50	5.00	3.4875	1.02211
Valid N (listwise)	40				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
توفر لأنها الحوكمة تطبيق على تحرص قادرة عالية فعالية ذات مالية معلومات والمستثمر الشركة أهداف تحقيق على	40	1.00	5.00	4.0000	1.35873
بتوفير يسمح فعال رقابة نظام توفر ملائمة خاصية ذات مالية معلومات	40	1.00	5.00	3.4250	1.21713
منح إلى الحوكمة مبادئ تطبيق يؤدي العمليات على الاطلاع حق المساهمين المؤسسة بها تقوم التي المالية	40	1.00	5.00	3.2500	1.35401
إلى الشركات حوكمة مبادئ تطبيق يؤدي المعارف وتجديد برسكلة مؤسستكم قيام المالية قسم وبالخصوص لعمالها والمحاسبة	40	1.00	4.00	2.7750	1.04973

إلى الشركات حوكمة مبادئ تطبيق يؤدي الخارجي الجبائي المراجع ممارسة استقلالية بكل إليه الموكلة لأعماله وحيادية	40	1.00	4.00	3.3500	1.02657
المخاطر عناصر عن الإفصاح يتم تواجهها قد التي المتوقعة الجوهرية منخفضة الشركة.	40	1.00	4.00	2.9750	1.18727
الأداء تحسين في الحوكمة تطبيق دور المصرفية المؤسسات في المالي	40	1.00	4.50	3.3875	1.00312
Valid N (listwise)	40				

م1

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.791	6

م2

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.872	6

م3

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.863	6

كلي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.866	6

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		في المالي الأداء تقييم المصرفية المؤسسات	في الحوكمة تطبيق المصرفية المؤسسات	في الحوكمة تطبيق دور في المالي الأداء تحسين المصرفية المؤسسات
N		40	40	40
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.6125	3.4875	3.3875
	Std. Deviation	.73805	1.02211	1.00312
Most Extreme Differences	Absolute	.325	.117	.254
	Positive	.200	.108	.146
	Negative	.325	.117	.254
Kolmogorov-Smirnov Z		.457	.738	.608
Asymp. Sig. (2-tailed)		.532	.647	.411

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المصرفية المؤسسات في الحوكمة تطبيق	40	3.4875	1.02211	.16161

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المصرفية المؤسسات في الحوكمة تطبيق	12.017	39	.000	.48750	.1606	.8144

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الأداء تحسين في الحوكمة تطبيق دور المصرفية المؤسسات في المالي	40	3.3875	1.00312	.15861

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الأداء تحسين في الحوكمة تطبيق دور المصرفية المؤسسات في المالي	11.443	39	.000	.38750	.0667	.7083

Correlations

		في المالي الأداء تقييم المصرفية المؤسسات	في الحوكمة تطبيق دور في المالي الأداء تحسين المصرفية المؤسسات	في الحوكمة تطبيق المصرفية المؤسسات
المؤسسات في المالي الأداء تقييم المصرفية	Pearson Correlation	1	.762**	.597**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	40	40	40
الأداء تحسين في الحوكمة تطبيق دور المصرفية المؤسسات في المالي	Pearson Correlation	.762**	1	.786**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	40	40	40
المصرفية المؤسسات في الحوكمة تطبيق	Pearson Correlation	.597**	.786**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	40	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	I
شكر وعرفان	III
ملخص	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	XI
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للحوكمة والأداء المالي	
تمهيد	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحكومة والأداء المالي	07
المطلب الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة المؤسسات	07
أولاً: مفهوم الحوكمة وخصائصها	07
ثانيًا: أهداف وأهمية الحوكمة	10
ثالثًا: مبادئ ومحددات حوكمة المؤسسات	12
المطلب الثاني: الأدبيات النظرية لأداء المالي	16
أولاً: تعريف الأداء المالي	16
ثانيًا: خصائص الأداب المالي وأهميته	17
ثالثًا: معايير وأهداف الأداء المالي	18
المطلب الثالث: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي	20
أولاً: الأداء المالي وآليات تحسينه بالمؤسسات	20
ثانيًا: الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات	22
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	24
المطلب الأول: الدراسات المحلية والعربية	24
أولاً: الدراسات المحلية	24

ثانيًا: الدراسات العربية	26
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	35
المبحث الأول: الدراسة التطبيقية (الطريقة و الإجراءات)	36
المطلب الأول : طرق وأدوات الدراسة	36
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة	40
المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان	42
المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها	46
المطلب الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة	46
المطلب الثاني: عرض وتحليل و مناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة	51
المطلب الثالث: إختبار الفرضيات	58
خلاصة الفصل	62
خاتمة	65
قائمة المراجع	67
الملاحق	70
فهرس الموضوعات	82